القسم الأول

مقالات وحوارات تبشر بالثورة وتمهد لها

(1)

نحو إصلاح سياسى حقيقى

فى حياة الشعوب لحظات حاسمة وأعوام فارقة وأعتقد أننا فى مصر أمام لحظة فارقة حيث تتبدل الأحوال من حولنا وتكثر الصراعات والإنقسامات بين دول تذوى ودول مهددة بالانقسام إلى عدة دول ودول أخرى تستقوى وتحاول النهوض. وفى كل الأحوال تشهد كل الدول المجاورة عربية كانت أو إسلامية غير عربية تغيرات وتحولات تنذر - سواءً بفعل ما بها من تغيرات داخلية أو بفعل قوى خارجية - بالخطر على أمنها وأمننا القومى فى آن معًا .

والحقيقة التى ينبغى أن يدركها الجميع أن التأثيرات الخارجية رغم خطورتها وقوة الدفع التى تتلاحق لكل تفعل فعلها فى تهديد مصرنا الغالية لا يمكن لها أن تنال من وحدة شعبنا ولا من عناصر قوته إذا كان الداخل قويًا ومتماسكًا ومدركًا لهذه الأهداف الخارجية التى تريد لنا التمزق وتوقف عجلة التنمية والتقدم رغم بطئها الشديد!

وعلى ذلك فإن الحقيقة التى علينا أن نعمل عليها بقوة ليل نهار ودون توقف هى تقوية الجبهة الداخلية المصرية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا بل ودينيًا وأخلاقيًا. فقوة الداخل المصرى هى الحصن الحصين الذى يمنع أى تدخل خارجى أو يقف حائلاً دون أن يؤثر فينا أى أمور عارضة سواء أكانت أحداثًا إرهابية أو مؤامرات تحاك بليل للنيل من وحدة الشعب المصرى بكل طوائفه .

وتقوية الجبهة الداخلية لا يكون بالشعارات ولا بالمؤتمرات والندوات بل يكون عبر إجراءات فورية تعالج أى خلل داخلى، ولا أقصد بهذه الإجراءات

إجراءات أمنية أو ما شابه وإنما أقصد الإجراءات التى تقرأ جيدًا واقع الشارع المصرى وتلبى مطالبه الملحة فى التغيير الذى يحسن من ظروفه المعيشية اقتصاديًا وسياسيًا ويجعله أكثر قدرة على الإنجاز وأكثر ثقة فى نفسه وفى وطنه وفى قياداته . وقد أحسنت بعض الأصوات المعتدلة بجريدتنا الغراء الأهرام صنعًا مثل الأستاذ فاروق جويدة والدكتور عبد المنعم سعيد حينما أكد الأول على أنه حان وقت التغيير وطالب الثانى بموجة جديدة للإصلاح السياسى . ولعل هذا ما دفعنى للمشاركة فى التأكيد على أهمية هذا النداء المطالب بالتغيير والمنادى بالإصلاح السياسى من داخل الحزب الوطنى ذاته وعبر أغلبيته البرلمانية وقوته فى الشارع المصرى، فالبرهان الحقيقى على هذه القوة هو أن يقوم الحزب بما يجب عليه - من وجهة نظر الشعب - القيام به .

ومن الضرورى بالطبع أن نميز بين المطالب الآنية لتحسين حياة المصريين مثل السيطرة على الغلاء وحل مشكلات البطالة والنظافة.. إلخ وبين المطالب الجوهرية المتمثلة فى المقام الأول فى الإصلاح السياسى الذى يواكبه حتمًا إصلاحًا إقتصاديًا وإجتماعيًا . ولا شك أن رأس هذه الإصلاحات هو النظر فى إصلاح الدستور المصرى الذى أجرى عليه عدة تعديلات جعلته مصابًا بالعوار والتناقض مما يجعله يتسبب في كثير من المشكلات السياسية والاقتصادية؛ فمن الضرورى أن ينص الدستور على أن مصر دولة مدنية وإن كان أهم مصادر التشريع فيها هو الشريعة الإسلامية. ومن الضرورى أن ينص على أن مصر دولة ليبرالية فى نظاميها السياسى والاقتصادى مجاراة للواقع الموجود والذى ننشده فى آن معًا. كما أنه من الضرورى فى اعتقادى أن ينص كذلك صراحة على مبدأ تداول السلطة بمدد محددة سواء فى ظل نظام رئاسى كما فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى ظل نظام برلمانى كما فى بريطانيا ومعظم الدول الأوربية كما أن من المبادئ السياسية الهامة والتى أقرتها الدساتير المتقدمة فى العالم مبدأ

الفصل بين السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحريم أن يجمع الفرد بين عضوية سلطتين معًا ؛ فليس من المعقول أن يكون المسئول التنفيذى هو من يشرع لنفسه أو يراقبها !!

ولا شك أن من الضرورى فى ظل الإصلاح السياسى المنشود النص على أن «السلطة التشريعية هى السيد الحق للدولة» باعتبارها ممثلة لكل فئات وطوائف الشعب تمثيلاً حقيقيًا وبالانتخاب الحر المباشر بعيدًا عن نسبة الخمسين فى المائة عمال وفلاحين المعمول بها الآن والتى تجاوزها الزمن وبات من الضرورى حذفها إذ من غير المعقول أن يمثل أحد كبار موظفى الدولة أو أحد كبار قادة القوات المسلحة أو الشرطة العمال أو الفلاحين لمجرد أنه يمتلك قطعة أرض أو خلافه حسب القانون الحالى، ومن المعروف أنه يمكن أن يمثلهم أيًا من كان داخل المجلس فكل الشعب المصرى فى الأساس من أبناء العمال والفلاحين. إن الإصلاح السياسى المنشود ينبغى أن يبدأ بمناقشة هذه التعديلات التى يمكن أن تسفر عن وضع دستور جديد للبلاد يلبى مطالب الشعب وينقل بلدنا العظيم نقلة نوعية تواكب كل التطورات الحديثة فى الديمقراطيات المعاصرة .

ولا ينبغى أن يصادر أى إنسان مهما كانت درجته الوظيفية أو مكانته الثقافية على حق كل أبناء الشعب المصرى فى ممارسة حقهم الديمقراطى فى المشاركة السياسية بحجة أن الكثيرين منهم لم ينضجوا بعد أو ليسوا مؤهلين للممارسة الديمقراطية؛ فالإنسان المصرى البسيط الذى نتصور أنه لا يحسن الاختيار أو غير قادر على الممارسة السليمة لحقه الانتخابى هو ذاته الإنسان الأكثر مشاركة فى أى انتخابات أو استفتاءات مهما شابها العوار والفساد، وهو نفسه الذى بنى أول دولة مدنية فى تاريخ الإنسانية فى مصر القديمة وهو من حافظ على استقرارها وصنع تقدمها وإنجازاتها المعجزة التى لا تزال شواهدها قائمة حتى الآن تتحدى كل ما حققته البشرية من تقدم علمى مذهل فى العصر الحاضر.

إن فتح الطريق أمام المصريين للمشاركة السياسية الحقيقية سواء فى حرية إنشاء الأحزاب أو فى الترشح لأى منصب سياسى أو حزبى هو أكبر ضمان فى اعتقادى لاستقرار مصر وصمام أمن الوطن. فالوطن الذى يشارك كل أبنائه فى صنع إنجازاته على كل الأصعدة وبالذات على الصعيد السياسى بالمشاركة الحقيقية فى صنع القرار وفى اختيار القيادات هو الوطن القادر على استيعاب أبنائه وصهرهم حبًا فيه وانتماءً إليه وهو الوطن الذى يجعلهم فخورين بهذا الانتماء وتلك المواطنة وهو الوطن الذى يضمن بحق الحرص الشديد من هؤلاء الأبناء على حماية أرضه وصنع تقدمه بكل جدية وإخلاص .

إن الانتماء والمواطنة ليست كلمات تقال أو صيغة يحفظها الناس بقدر ما هى عملية تفاعل ومشاركة بين أبناء الشعب الواحد فى صنع الحياة الأفضل لهم جميعًا، فكل فى موقعه يفعل كل ما يستطيع لتحقيق أكبر إنجاز لصالح نفسه ولخدمة غيره من أبناء الوطن. وإذا ما تحققت العدالة الاجتماعية بتشريعات صارمة وقوانين عادلة وعيون ساهرة تحرس تطبيقها وتمنع الخروج عليها بشفافية وبمساواة مطلقة أمام القانون فإن أبناء هذا الوطن سيكونون خير أبناء الأرض وأكثرهم إبداعًا وإنجازًا فى ذات الوقت كما كانوا فى كل فترات التاريخ التى شعروا فيها بالعدالة والمساواة وحرية القول والفعل .

إن مطالب المصريين ليست بدعة وليست كثيرة؛ فالإنسان المصرى بطبعه وبحكم تاريخه الطويل إنسان قنوع وزاهد فى الكثير من مطالب الحياة المادية طلبًا للخلود والثواب فى الحياة الأخرى، لكنه فى ذات الوقت إنسان محب للحياة يتطلع دائمًا لأن يلبى حكامه مطالبه الضرورية وأن يكونوا عادلين معه وقدوة له فى السلوك والفعل وليس فى الكلام والأقوال. وليس من قبيل المبالغة أن نقول الآن أن المصريين بكل طوائفهم وفئاتهم ما عدا القشرة العليا من الصفوة المستفيدة من الوضع القائم قد شبعوا كلامًا عن أن حكومتنا تقدم أفضل

الإنجازات وأننا نعيش عصرًا ديمقراطيًا وأن كل شيء متوفر وأننا فى سبيلنا إلى حل كل المشكلات وذلك لأن الواقع الذى يعيشونه يكذب الكثير من ذلك؛ فلا تزال هناك أزمات فى أبسط أمور الحياة من أزمة الخبز إلى أزمة مياه الشرب النقية إلى أزمة أنابيب البوتاجاز إلى أزمة الزبالة التى تملأ الشوارع... إلخ .

وبينما نتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان نجد أن الطريق لا يزال مسدودًا أمام تداول حقيقى للسلطة وبالتالى لا يزال الطريق مسدودًا أمام المشاركة السياسية الحقيقية ولا تزال الأغلبية صامتة لا تذهب إلى صناديق الانتخاب، وبينما نتحدث عن العدالة والمساواة أمام القانون نجد أن الشارع المصرى ملىء بصور متعددة من تجاوز القانون والتعدى على الحقوق وليس أوضح من التعدى على أموال الشعب وسرقة أموال البنوك وليس أوضح من التعدى على أملاك الشعب من مصانع وشركات وأراضى ببيعهما بأبخث الأثمان لصالح قلة غير واعية من المستثمرين. والأمثلة تتعدد من صور التناقض بين القول والفعل فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد يتصور القارئ أننى بذلك أنتقد الحكومة أو النظام القائم لكننى فى حقيقة الأمر أدرك مدى صعوبة الظروف المحلية والإقليمية والدولية التى تعمل فيها هذه الحكومة وأقدر مدى الجهد الذى يبذله بعض وزرائها المخلصين الجادين الذين يحاولون الإصلاح والإنجاز لكن هذا التقدير وتلك الإنجازات ليست كافية فى نظر القاعدة الشعبية العريضة من شعبنا لأن إحساسهم بالظلم والقهر وغياب العدالة وضياع الحقوق لا يزال قويًا والمسافة تتسع يومًا بعد يوم بين الطبقة الدنيا التى تمثل الآن الغالبية الساحقة من الشعب والطبقة العليا من المجتمع التى تمثل شريحة محدودة جدًا فضلاً عن أن الطبقة الوسطى والمثقفة قد تقلص دورها الإيجابى إلى حد العدم . وهذه الظاهرة - ظاهرة اختفاء الطبقة الوسطى - هى أخطر ما يواجهه أى مجتمع يريد أن يتقدم أو يتطور

فحينما يعمل المفكرون والمثقفون على التبرير والتفسير دون التنوير والتبصير بما ينبغى أن يكون وتقديم بدائل الإصلاح أمام النظام السياسى القائم وأمام مخططيه ومنفذى سياساته، يقل الأمل فى الإصلاح وتتضاءل فرصه. فطالما أن هناك من يدافع لدرجة الملل عن السياسات القائمة دون سند قوى من الواقع ودون تعبير عن مشاعر الألم والغضب التى يحس بها الشعب فلن يقتنع القائمون على السياسات ومنفذوها بالتغيير، ولن يعملوا على إصلاح أى فساد ولن يزيلوا أى عقبات مما يعرقل تقدم المجتمع وتطويره . وفرق كبير بين النقد الهادف والإيجابى والنقد الهدام الذى لا يرى أى ضوء فى نهاية النفق المظلم . إن النقد الإيجابى مطلوب وضرورى لمواصلة الإصلاح والنجاح فى بلوغ الأهداف، فالكل شركاء فى هذا المجتمع والكل حريص على أن يحيا فى رخاء ليباهى بتقدم مجتمعه ويفخر بإنجازات أبنائه وقياداته . إن الأمل كبير فى أن يرتقى الوطن ويتجاوز عثراته بجهود كل أبنائه المخلصين حكامًا ومحكومين. وبداية الطريق تكمن فيما قلناه فيما سبق من هذا المقال، وتكمن فى ثقتنا وثقة الشعب المصرى المطلقة فى أن القيادة الحكيمة للرئيس محمد حسنى مبارك[1] هى صمام الأمن والأمان لاستقرار الوطن، وثقة فى أنه القادر برؤيته الثاقبة والشجاعة على أن يقود بنفسه هذه النقلة النوعية الجديدة فى الإصلاح السياسى المنشود .

(*) هذه الثقة التى كنا نوليها إياه لم يعمل بها ولم يحرص على استثمارها فى حينه فحقت عليه وعلى نظامه الثورة ، وحق عليه أن يلقى هذا المصير الشائن الذى لم يلقاه أى زعيم مصرى فى تاريخ مصر القديمة أو الحديثة . إنه مصير يستحقه كل ظالم متكبر خان شعبه وخان الأمانة ولم يستمع للنصح ولم يقرأ التاريخ ولم يعرف طبيعة الشعب العظيم الذى يحكمه!! فليذهب إلى مزبلة التاريخ ولينعم الشعب المصرى العظيم بالمستقبل المشرق الذى يستحقه .

(2)

ضياع العدل أفسد حياة المصريين(*)!

قبل فترة ليست قليلة نشر أستاذ فلسفة مقالاً بعنوان «الإصلاح الثقافى أساس التحديث»، فإذا بوكيل وزارة الاقتصاد يتصل به دون سابق معرفة، وقال له: أنت «حليت» لى مشكلة نعانى منها ولم أجد لها تفسيرًا!

سأله الأستاذ : ما هى؟!

أجاب الوكيل : دائمًا نخطط تخطيطًا جيدًا للمسار الاقتصادى، ونبنى توقعات له حسب المعايير العلمية، لكن عند التنفيذ على أرض الواقع نجد المردود لا يسر عدوًا ولا حبيبًا، وأنت كشفت الأسباب الغامضة علينا!

سأله الأستاذ : ما هى؟!

أجاب الوكيل : غياب الثقافة الصانعة لمنظومة القيم التى تحكم التنفيذ، فإذا كنا ندعو إلى نظام رأسمالى، لا بد أن يكون لدى المستثمر ثقافة رأسمالية حقيقية، وليست ثقافة النهب والخطف والاستيلاء على قروض البنوك، وأغلب المستثمرين فى بلادنا يتصورون الرأسمالية تصورًا شاذًا، هو أن عنده «شوية» فلوس يريد أن «يكبرها» بأى شكل من الأشكال، ولا يفكر كثيرًا فى جودة الإنتاج والأداء الرفيع والسعر المعقول، ولا الدور الاجتماعى لأمواله فى رفع مستوى البيئة الإنسانية المحيطة به، لأن ثقافته لا تدرك أنه كلما كان الرأسمالى فى خدمة مجتمعه زادت ثروته!

(*) أجرى الكاتب الكبير أ. نبيل عمر نائب رئيس تحرير الأهرام هذا الحوار مع المؤلف، ونشر بصحيفة «الفجر» يوم 2006/8/7م .

صاحب هذه الحكاية هو الدكتور مصطفى النشار عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة 6 أكتوبر .

قلت له : لا تكفى هذه الحكاية لتفسير حالة التردى العامة.

قال : هى مفتاح الدخول إلى أصل المشكلة، وتعنى أن عقلنا «مغيب»، فالذى خطط لم ينتبه إلى «ثقافة الواقع»، ومن ينفذ لم يفهم «ثقافة» العمل الجاد المتقن.. وأظن أن «قلة العقل» حالة شائعة جدًا فى المجتمع، بكل أوساطه جميعها سياسية واجتماعية واقتصادية!

قلت: طبعًا.. العقل هو طاقة المجتمع، وحين يغيب أو يتعطل أو يضعف.. تتصدع الأركان ويحدث التراجع!

قال: نحن المجتمع الوحيد الذى تسمع فيه عبارة «يا عم بلاش فلسفة»، ومعناها باختصار شديد «بلاش عقل»، يقولها رجال السياسة: حكومة ومعارضة، والناس العاديون: متعلمون وأنصاف متعلمين وجهلة!

قلت: حتى رجال الحكم عندهم «قلة العقل»؟!

قال: واضح جدًا فى نظرتهم إلى المشكلات التى نعانى منها وكيفية التعامل معها، مثل الزيادة السكانية أو ضعف الأداء العام أو سوء نظام التعليم أو فوضى الشوارع أو.. أو... هم يتوقفون عند الأسباب المباشرة لها دون التعمق فى العلل البعيدة التى أنتجت هذه الأسباب، ولذلك يضعون حلولاً وقتية تخفف آثارها وتداعياتها دون التخلص منها.. وهذه هى ثقافة التخلف أو ثقافة قلة العقل!

قلت: يعنى الأزمة ليست فقط فى نظام سياسى متخلف!

قال: النظام السياسى المتخلف جزء من الأزمة ورافد فى مجراها، فالنظام - وهو يحدد العلاقات بين الدولة والمواطنين، لا يدير نفسه، وإنما الذى يديره هم نخبة سياسية، لكن الثقافة أشمل لأنها تعنى المجتمع كله، والثقافة هى رؤية الناس لحياتها، هى مجمع المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات

وكل ما يكتسبه الإنسان من مهارات وطبائع وهو يمارس حياته عضوًا فى المجتمع، أى هى التى تنتج الدوافع التى تقوده وتحركه سواء كان حاكمًا أو مواطنًا عاديًا!

قلت: أى أن الثقافة المتخلفة تفرز مجتمعًا متخلفًا على جميع الأصعدة!

قال: بالضبط.. رؤية سياسية متخلفة تعمل بها النخبة الحاكمة فى إدارة الدولة لن تنتج إلا نظامًا متخلفًا متراجعًا غير قادر على التعامل مع مشكلاته بشكل صحيح أو حتى أقرب إلى الصحة، بل على العكس سوف تسفر عن مزيد من الأزمات والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، وثقافة متخلفة للأفراد يديرون بها علاقاتهم اليومية من أول التربية إلى الزواج ستفسد عليهم الاستمتاع بالحياة وقد تدمرها بالتدريج دون أن يعوا ما يحدث حولهم، لأنهم سيميلون إلى الاستسلام والركون إلى ما هو كائن ويرضون بالواقع المعاش مهما كان سيئًا ولا يقدرون على تغييره!

قلت : يعنى ثقافة التخلف تصيب الناس بضمور فعلى فى العقل وشلل معنوى فى الأعصاب!

قال: لأنها ثقافة ارتجالية غوغائية بها كثير من الفوضى، كل فرد فيها يحمل الآخرين المسئولية دون أن يسأل نفسه عن دوره أو وظيفته ، باختصار هى ثقافة الحقد والحسد والمحسوبية والنفاق والوصولية والرشوة وعدم الكفاءة والفساد المالى والإدارى بكل صوره!

قلت : بالرغم من كل هذه المظاهر السيئة التى تسد عين الشمس.. نجد من يقول «كله تمام يا أفندم»!

قال: لأن من سمات هذه الثقافة أن تغلب الأقوال على الأفعال بين الطبقات ومختلف المستويات الاجتماعية، ويسهل أن نلاحظ أن الجميع يتحدث عن الإجادة والإتقان والحب والتعاون والبحث العلمى وتطوير التعليم والعمل الجماعى وهم يسيرون فى الاتجاه العكسى، وفى السياسة ستجد من يتباهى

بأننا نعيش فى عصر الديمقراطية والحرية والتعددية الحزبية والإصلاح، بينما نحن واقعون فى قبضة نظام الحاكم الفرد المغلف بمؤسسات ديمقراطية خاوية من معناها، ولدينا أحزاب هشة، والحرية هامش مكبل فى مليون قيد، والإصلاح شعار أجوف.. نحن مجتمع كلام فى كلام!

نحن نضحك على أنفسنا وهم أيضًا يضحكون علينا حتى فى أشياء لا ينفع فيها الخداع مثل آلاف المصانع التى يبنونها والمشروعات التى يقيمونها.. بينما نسبة البطالة ترتفع ومعاناة الناس تشتد!

قلت: ياه هذه حالة انفصام هائلة فى بنية المجتمع كله!

قال: وليست خافية على أحد منا، حاكمًا كان أو محكومًا، مثقفًا كان أو عاملاً، فقيرًا كان أو غنيًا، شابًا كان أو كهلاً، فتى كان أو فتاة، أننا نقر بأن ما نقرأه أو ما نقوله أو ما نسمعه صباح مساء يختلف عما نراه فى واقع الحال من أفعال على أرض الواقع.. وهذا الانفصام يبدأ من الدستور نفسه إذ به مواد لم يعد لها وجود على الإطلاق، والدستور هو القواعد التى تلتزم بها الأمة.. فكيف تلتزم بقواعد تجاوزها المجتمع ولم يعد يعترف بها، وما الذى نريده من دستور لا نحترم بعضًا من مواده!

قلت: قد لا يفهم البعض كيف تسود ثقافة التخلف فى بلادنا مع اتساع التعليم وأدوات المعرفة ووسائل الاتصال العصرية..

قال: نظام تعليمنا مصيبة رهيبة متخم بالعيوب والمثالب، هل يوجد نظام فى الدنيا يدفع فيه التلميذ فى الحضانة خمسة آلاف جنيه فى السنة، وطالب الجامعة مائة جنيه على الأكثر؟!.. هذا عبث مدمر، وفى النهاية هو يزيد من ثقافة التخلف، لأنه فى صميمه قائم على الحفظ والتلقين والنقل لا الفهم والنقد والبحث، وخذ نموذجًا بالطالبة التى كتبت موضوع التعبير غير تقليدى وفيه قدر من التفكير والنقد، الدنيا قامت ولم تقعد.. من أول المدرس الذى صحح ورقة الإجابة إلى وزير التربية والتعليم.. هذه منظومة شديدة التخلف!

قلت : لكن بالقطع لا يمكن أن نقف فى كهف الثقافة المتخلفة ونظل نبكى إلى الأبد على سوء الأحوال.. أتصور أنها «خط حصين» يمنعنا من التقدم إلى الأمام وبناء دولة حديثة بالمعايير العصرية، لكن ثمة أسبابًا أخرى لهذا السوء!

قال: أتصور أن «منبع» الأزمات التى تمسك بنا كالحريق.. هو «فقدان العدالة» أو ما يسميه العامة «ضياع العدل»، وإحساس الناس به جعلهم يميلون إلى الفوضى وعدم الالتزام بأى نظام، لأن كل فرد يعى فى قرارة نفسه أن الآخرين من أصحاب السطوة والسلطان يتصرفون ويتباهون بأنهم فوق القانون، وحين تغيب العدالة ولا يحترم القانون، فلا مدنية ولا تحديث ولا تحضر!

أخذ الدكتور مصطفى نفسًا عميقًا هادئًا ولخص الأمر فى كلمات بسيطة قائلاً: غياب العدالة يعنى بالضرورة غياب النظام، وغياب النظام يظهر جدًا فى سلوك الإنسان البسيط فيكون فجا ووقحًا!

المناخ العام كله متسيب وفاسد، وصار الجاد والملتزم والكفء والمهذب طائرًا مغردًا خارج السرب العشوائي، يعنى أصبح الاستثناء هو القاعدة!

سألت: هل تقصد أن إصلاح أحوالنا يبدأ من العدالة وإعادتها إلى حياتنا؟!

أجاب: لا حل آخر ولا أعرف سبيلاً بديلاً.. لابد أن يطبق القانون على كبار القوم قبل صغارهم ، على الأثرياء قبل الفقراء، على السادة قبل الخدم، على الأقوياء قبل الضعفاء.. وهذا هو سر مصر العظيم طول تاريخها!

قلت: مصر طول عمرها دولة يحكمها الاستبداد والظلم إلا نادرًا!

قال : مصر القديمة صانعة الحضارة الإنسانية هى نموذج أمثل للعدل .

قلت: مصر القديمة الملك الإله المعبود والذى ظل معنا حتى عصرنا الحديث!

قال: على الإطلاق.. أغلبهم حكام عادلون إلى أبعد مدى، كان يحكمهم مفهوم «الماعت» (أى العدالة والنظام)، ولو قرأنا شكاوى القروى الفصيح، وليس الفلاح الفصيح، لأنه كان فلاحًا على تاجر، فهى ليست من قبيل التسلية لا عند

القروى ولا عند الملك، وليست دلالة على الاستبداد لا عند القروى ولا عند الملك، وليست دلالة على الاستبداد كما يشيع البعض ويؤرخ البعض الآخر، القروى يبحث عن حقوقه ويتدرج فى الشكوى خلال تسعة أيام حتى يشكو الملك نفسه، والملك بدوره يهتم ويأخذ المسألة بجدية لا يسجنه ولا يعتقله ولا يسلط عليه رجال الشرطة ينغصون عليه حياته، بل يعمل على فرض العدالة والنظام، ويأمر رئيس حجابه أن يرسل لأسرة القروى ما يكفيها ثم يعوضه عن الأيام التسعة..

ثم سألنى الدكتور مصطفى: لماذا تصرف الملك الفرعون على هذا النحو؟!

قلت: أنت تكمل الحكاية!

قال: لأنه واع بأحوال شعبه.. أما الآن فنحن غير واعين بأحوال الناس الذين يعيشون فى المقابر، أو المعدمين الذين يأكلون من الزبالة.

قلت: هذه مجرد حكاية فردية يمكن أن يحدث مثلها الآن وترويها الصحف الرسمية من باب التباهى والدعاية ولا تتجاوز معناها المحدود!

قال: على الإطلاق.. هذا نظام عرفته مصر وعاشت فيه وصنعت به حضارتها القديمة، وقد حدث أن وقعت مؤامرات ضد ملوك من زوجاتهم وقواد جيوشهم وبعض الكهنة، فكان الملك يحيل الزوجة إلى كبير القضاة ويكتب له «نما إلى علمى أن ثمة مؤامرة تطال حياتى، ولك أن تحقق فيها دون تدخل منى».. هذه هى مصر وتقاليدها القديمة.. أما مصر الحديثة فلا تمت لتاريخها بصلة!

قلت: وبقية الأوجاع..

قال: انهيار منظومة القيم عند الحكام والمحكومين بنفس القدر تقريبًا حتى لو أخذت أشكالاً مختلفة، إذ تشوه الضمير العام للمصريين فى الخمسين سنة الأخيرة، نتيجة تغيرات غير منتظمة ولا محسوبة وحلت قيم سلبية كثيرة منتشرة فى الشارع والجامعة والمدرسة والنادى والمصنع والشركة!

قلت: بهذا التوصيف نحتاج دهورًا كى نحول المجتمع من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم.. وما أريده هو بداية خيط نمسكه ونبدأ به الحركة!

قال: علينا أن ندرك جميعًا، وخاصة النخبة الحاكمة، أن العمر الافتراضى للنظام السياسى الذى أتت به ثورة يوليو قد انتهى ولم يعد صالحًا، وبقاؤه هو ضد مصالح مصر وطنًا وشعبًا وحكامًا!

سألت: انتهى بمعنى أن نغيره إلى نظام سياسى جديد أم نصلحه؟!

أجاب: انتهى عمره الافتراضى، يعنى نضعه فى المخزن، فى متحف التاريخ، على الرف.. لم تعد الخدعة التى نعيشها مجدية، وهى أننا سعداء لأن حكامنا من المصريين، فالأهم من نوعية الحكام هو نوع العلاقات التى تربط الحاكم بالمحكومين، ونريد نظامًا يعيد تشكيل هذه العلاقة على قدم المساواة، وتستهدف العدالة!

قلت: لكن المصريين نائمون فى العسل ويبدون شعبًا خانعًا!

قال: المصرى صبور لكنه ليس خانعًا، خبرة التاريخ علمته التكيف مع أى ظروف!

قلت: بما فيها العيش فى المقابر والسكن فى العشوائيات والجرى المتعب وراء لقمة العيش المراوغة.. وإدمان البطالة.. إلخ!

قال: الإرادة السياسية ضرورية جدًا فى إحداث التغيير.. ولم نصل بعد إليها!

قلت: والحراك النسبى الواضح فى فئات كثيرة من المجتمع مثل القضاة والمهندسين والمحامين والصحفيين، وإن كان ما زال معزولاً عن الناس!

قال: نحن فى حالة مخاض ستؤدى حتمًا إلى التغيير، وعلى النظام السياسى أن يستوعب المتغيرات حتى لو كانت صغيرة أو ضئيلة، والمصريون شديدو البطء فى الحراك لكن عند نقطة معينة سيكونون مثل الشلال.. ومن الذكاء السياسى أن يكون التغيير «بيدى لا بيد عمرو» لأن وعى الناس فى ازدياد وسيصل إلى النقطة التى تحركهم فى لحظة ما، ونحن الآن مجتمع منفعل وغاضب.. وعلى ولاة الأمور أن يدركوا ثلاثة حقائق أساسية!

سألت : ما هى؟!

أجاب: أولاً .. لا نهوض من هذه الكبوة إلا بالشباب، ثانيًا.. إن التحول السياسى والاجتماعى يتم عبر الأجيال، وهذه الحركة إن لم يسمح بها الجيل السلطوى المتحكم الحالى فإنها ستحدث عبر الضرورة والإكراه وحركة الحياة والتطور التاريخى، ثالثًا .. أن يعى هذا الجيل السلطوى المتحكم أنه لن يظل فى تحكمه فى مقدرات المجتمع إلى ما لا نهاية، فلا أجيال حاكمة تبقى إلى الأبد!

قلت : وإذا لم يفهم الجيل السلطوى هذه الحقائق!

قال: الأمر خطير جدًا، ولم يعد يحتمل الحديث الدائر عما يسمى بـ«التحول التدريجى» نحو الإصلاح السياسى والاجتماعى، لابد أن يكون التحول آنيًا وشاملاً، بمعنى أن يتم فورًا حتى يمكن الاستفادة مما تبقى من الأجيال الساقطة من حسبان المجتمع فى أسرع وقت متاح، حتى يساهموا فى إبطاء هذا السقوط والتردى فى كل مجالات الحياة على أرض مصر!

باختصار لا إصلاح سياسى دون إصلاح ثقافى، ولا تحديث اقتصادى دون تحديث التعليم والبحث العلمى!

لن نصل إلى أى شىء وسنظل نحرث فى البحر إذا لم نغير ثقافة المجتمع من ثقافة تخلف وجمود وتحجر واجترار للماضى إلى ثقافة جدية واهتمام وإبداع وابتكار وتفكير علمى منظم!

(3)

فيروس الدروس الخصوصية وإفساد التعليم المصرى

(يا معلمى مصر .. أنتم أصحاب رسالة) .

قادتنى ضرورة عائلية للدخول إلى أحد مراكز الدروس الخصوصية بمدينة نصر، وكم أصابتنى الدهشة حينما وجدت نفسى وكأننى دخلت أحد المراكز العلاجية المهمة أو إحدى مستشفيات الخمس نجوم حيث حجرة الاستقبال الرحبة وقائمة بأسعار السادة المدرسين وتخصصاتهم وذلك الشباب الذى يقوم باستقبال الزائرين وإطلاعهم على المواعيد وقوائم الأسعار وملء الاستمارات لحجز الأماكن مع السادة المدرسين أصحاب السمعة المدوية فى مجال تخصصهم!

ولفت انتباهى وجود مجموعة من الشباب الذين ربما تخرجوا حديثًا أو فى السنوات النهائية فى الجامعة يجلسون على منضدة وأمامهم كشاكيل وكراسات يقومون بتصحيح ما فيها من إجابات للتلاميذ وكلما خرجت مجموعة من التلاميذ حاملة هذه الكشاكيل تضعها أمام هؤلاء الفتية من المصححين! إنها عملية منظمة تجرى بهدوء وحسب التقاليد المرعية؛ فكل تلميذ يسدد ثمن الحصة قبل أن يدخل إلى الدرس ويضع كراسة إجاباته أمام هؤلاء الفتية بعد خروجه! والطريف أن هؤلاء التلاميذ من البنات والبنين يدخلون ويخرجون شعث غبر تبدو على ملامح بعضهم الابتسامة الباهتة أو الضيق المكتوم!! وكان من الطبيعى وأنا أشاهد هذه المسرحية الهزلية أن أشرد بخواطرى سارحًا فيما مضى حينما كنت تلميذًا فى عمر هؤلاء التلاميذ وكان العيب كل العيب أن

يذهب أحدنا إلى مدرسة خاصة أو إلى مدرس خصوصى ناهيك عن أن يأتى إليه المدرس فى منزله، فقد كان هذا هو العيب نفسه لدى المدرس الذى كانت كرامته فوق أى اعتبار حتى ولو كان لديه بعض الحاجة ! وعدت بالذاكرة إلى الوراء أكثر وأكثر أيام بدأنا الدراسة الابتدائية بتوجيه إلزامى من الدولة، وكم كانت سعادة الطفل منا وهو يتوجه إلى المدرسة بزى نظيفًا ليحى العلم ويبدأ يومه الدراسى بنشاط وجد وكل المدرسة والعاملين والمدرسين والناظر فى خدمته لا يتخلف أحدهم عن طابور الصباح. ولا زلت أذكر فى ذلك الزمن الجميل أول مكافأة حصلت عليها من أ. **فؤاد مرعى** مدرس التربية الفنية حينما طلب منا أن نرسم لوحة نجسد فيها «الحرب» فما كان منى ولم أكن موهوبًا فى الرسم إلا أن قمت بطلاء ورقة كراسة الرسم باللون الأحمر وملأتها رؤوسًا على هيئة دوائر وأجساد على هيئة مربعات وأرجل على هيئة مستطيلات، فكان أن أعجبت الفكرة أ. **فؤاد** وقام بإعطائى قرش صاغ كامل كان يمثل ثروة كبيرة لطفل فى مطلع الستينيات من القرن الماضى. ولا زلت أذكر أ. **شهيرة** ناظرة المدرسة الابتدائية التى وقفت تنتظرنا على باب المدرسة حتى نأتيها بعد ظهور نتيجة الشهادة الابتدائية لتحتضننى بحنان مهنئة بالتفوق وتشريفى المدرسة! وحينما انتقلنا إلى المدرسة الاعدادية كان أ. **خليفة الصعيدى** ناظر المدرسة يقف مهيبًا أمام باب المدرسة وبيده خيزرانته الطويله منتظرًا أولئك التلاميذ الذين يتأخرون عن بداية طابور الصباح. وإن نسيت لا أنسى أننى قد جئت متأخرًا فى يوم شديد المطر فاستقبلنى متأهبًا لضربى فإذا بى أصرخ فيه بأنى جئت ماشيًا على قدمى عشر كيلو مترات فى الطين حتى وصلت، فإذا به يحتضنى بدلاً من أن يضربنى ويربت على كتفى وهو يدخل بى إلى أرض الطابور متسائلاً: قل لى: كيف أصدقك وأنت تلبس الحذاء والشراب بهذه النظافة ودون حتى أن يبتل؟! فقلت له : يا حضرة الناظر؟ إننى آتى حافيًا ثم أقف على رصيف الشارع فأغسل قدمى من ماء المطر ثم ألبسهما نظيفين بعد ذلك!! وكم كنت سعيدًا ومندهشًا

حينما وجدته يجعل من هذه الحادثة موضوع خطبة الصباح مقارنًا خلالها بين سلوك الطالب الريفى الذى يقطع الكيلو مترات على قدميه فى المطر والطين حاملاً حقيبته وحذائه تحت إبطه حريصًا على نظافته وموعد طابور الصباح، وطالب المدينة الذى يأتى متسكعًا متكاسلاً أشعثًا يقاوم النعاس!

ولا زلت أذكر فى نفس هذه المدرسة الإعدادية كيف قابلنى أ. **زغلول** مدرس اللغة الإنجليزية سعيدًا بتفوقى فى اللغة الإنجليزية بعد أن كنت متعثرًا فيها، وكيف أخذنى فى بداية العام التالى من يدى إلى أ. **بكرى** الذى كان مشهورًا بشدته مع تلاميذه ليوصيه علىَّ قائلاً له: هذا التلميذ ممتاز وسيشرفك إذا عاملته بالحسنى واللين .

وحينما انتقلنا إلى المرحلة الثانوية لا زلت أذكر أ. **عبد المنصف** مدرس اللغة العربية الذى أسعده أن يقرأ خواطرى ومختاراتى الخاصة من الشعر وما أكتبه ويحاول تنمية موهبتى عبر تعليقاته التى لا زلت أحتفظ بها حتى اليوم، لا زلت أذكر أ. **محمد طه النمر** الذى حببنى منذ ذلك التاريخ فى دراسة الفلسفة وكان يدرس لنا فى الحصة الأخيرة فنتيقظ معه ونسعد بشرحه وبملاحظاته وتوجيهاته الحياتية لنا كمراهقين فى مقتبل مرحلة الشباب. لا زلت أذكر لهذا المعلم كيف أنه دعانا وتلاميذه فى كل المدارس التى يدرس بها فى نهاية العام الدراسى مجانًا إلى قصر الثقافة فى تلك القاعة الكبيرة ليلقى علينا محاضرتين ختاميتين شرح لنا فيهما كل المنهج وعلمنا كيف نحل أى تمرين منطقى مهما كان صعبًا وملغزًا .

لقد كان للمدرسة وللمدرسين دور هائل فى غرس كل القيم الجميلة فى نفوس جيلنا، فقد تعلمنا منها ومنهم قيمة الانتماء وحب الوطن، وقيمة النظام والنظافة، وقيمة الجدية والإتقان فى أداء الواجبات المدرسية ومتابعة الدروس، بل تعلمنا منها قيمة التوفير والإقتصاد وكيفية الاهتمام بصحة الجسم وأهمية ممارسة التدريبات الرياضية ، وصحة النفس وتهذيبها بممارسة الأنشطة الفنية

والاستماع للموسيقى، والسمو بالنفس وتزكيتها بالقيم الدينية وممارسة الشعائر، تعلمنا فيها أن القراءة والإطلاع أساس التفوق. وكم كنا نسعد بدخولنا مكتبتها الأنيقية لنستعير الكتب واحدًا بعد آخر حتى نتنافس على قراءة أكبر قدر من مقتنياتها. وكم كنا نسعد بدخول معمل العلوم فيها لنجرى التجارب ونكتب بعض الملاحظات البسيطة حول ما نرى من تفاعلات . كل تلك وغيرها كانت أنشطة نمارسها ونتعلم من خلالها. وكم كان المدرس شامخًا يسعد بنا كلما كنا شطارًا فى الفصل وملتزمين خارجه ، وكم كنا نخشاه ونتقرب إليه فى آن واحد ، وكم كانوا يحفزوننا ويسعدون بالتنافس بيننا للحصول على أعلى الدرجات ليفخروا بنا دون أن يطلبوا منا جزاءً ولا شكرًا .

وأفقت من شرودى وعدت إلى الواقع الأليم لأتذكر ما قرأته منذ أيام عن نتائج دراسة أعدها رئيس المكتب الفنى للصندوق الاجتماعى للتنمية حول ظاهرة الدروس الخصوصية تقول أن المصريين يدفعون لأبنائهم فى الدروس الخصوصية ثلاثين مليار جنيه سنويًا هذا على فرض أن نصف طلاب المراحل التعليمية المختلفة فقط هم الذين يأخذون هذه الدروس، وكم حيرنى هذا الرقم المخيف وكم تألمت وتحسرت على إصرار الدولة على ما يسمى «مجانية التعليم» فى مصر. فأين هذه المجانية إذا كان الآباء والأمهات يدفعون هذه المبالغ الطائلة فى الدروس الخصوصية!! أليس من الأفضل والأجدر إذن أن يدفعوها كمصاريف لأولادهم فى المدارس حتى يضمنوا الحصول على تعليم أفضل يجنبهم جحيم التنقل بين مراكز الدروس الخصوصية واستقبال المدرسين فى البيوت فى الوقت الذى يرون فيه المدارس خاوية لا يذهب الطلاب إليها إلا ليلتقوا بزملائهم ويضيعون فيها وقتًا كانوا هم أولى به لو انتظمت الحصص داخل المدرسة وأخلص المدرسون فى شرح الدروس ومراجعة الواجبات المدرسية للتلاميذ!!

ولعلى أناشد معالى وزير التربية والتعليم والسادة المسئولون عن التعليم فى الحزب الوطنى ومجلسى الشعب والشورى بدراسة ذلك الصنم المسمى «مجانية

التعليم». بحيث يقتصر على الطلاب غير المستطيعين والمتفوقين دراسيًا بشرط ربط زيادة المصروفات الدراسية بمضاعفة رواتب المدرسين بالشكل الذى يضمن لهم حياة لائقة تناسب مكانتهم الاجتماعية ومهامهم الوظيفية ورسالتهم السامية. فالقضاء على فيروس الدروس الخصوصية يبدأ بإعادة الهيبة للمدرسين ووضعهم فى مكانهم اللائق اجتماعيًا واقتصاديًا .

وفى ذات الوقت ينبغى - وهذا ما تقوم به الوزارة حاليًا - تغيير فلسفة التعليم ومناهجه في كل المراحل الدراسية لتلائم العصر ولتقضى على تلك الطريقة التقليدية فى التدريس عن طريق التلقين والحفظ وما يسمى بالكتب الخارجية .

ولا شك أن إصلاح التعليم على هذين الأساسين ، إعادة النظر فى مجانية التعليم ومشاركة أولياء الأمور - عن طريق دفع مصاريف أكثر - فى تمويل زيادة رواتب المدرسين سيجعل الآباء أكثر ثقة فى المدرسة والمدرس وسيعطى لهم الحق عن طريق المشاركة فى مجلس الآباء أو الأمناء فى محاسبة المدرسة عن أى تقصير فى حق أولادهم وسيحرصون على متابعة العملية التعليمية باستمرار. كما أنه سيتيح لوزارة التعليم - عن طريق إصدار تشريعات حاسمة - معاقبة أى مدرس يثبت تورطه فى أى نشاط خاص يمس سمعته كمدرس وقدوة لها احترامها ووقارها بالفصل التام من عمله . إذ لا شك أن تورطه وانشغاله بالدروس الخصوصية أيًا كان نوعها أو صورتها يمنعه من إتقان عمله والحرص على تطوير أدواته لخدمة العملية التعليمية .

تلك العملية التى ستتطلب فى ظل الأساس الثانى الخاص بتغيير فلسفة التعليم وتطوير مناهجه ، ستتطلب من المعلم قضاء كل وقته تقريبًا بين أداء مهمته التعليمية والتربوية فى المدرسة وخارجها، وبذل الجهد الدائم للحصول على دروات متتابعة بغرض متابعة كل جديد فى تخصصه والحرص على صعود سلالم سلمه الوظيفى وهكذا كانت حياة معلمى جيلنا كانوا يقضون وقتهم إما

معنا فى المدرسة أو فى متابعة القراءة والتحصيل والإطلاع على واجباتنا وتصحيحها فى منازلهم .

ومن هنا فإننى أيضًا أناشد معلمى مصر الذين أثق فى أن كثيرًا منهم يقومون بواجبهم على الوجه الأكمل ويتمنون أن يتمكنوا من ذلك بصورة أفضل إذا ما تحسن المناخ العام للعملية التعليمية بكل عناصرها. أناشدهم بأنهم أصحاب رسالة وليسوا مجرد ملقنين، إنهم ورثة الأنبياء وأصحاب الرسالات فى قيادة الأمة إلى مستقبل أفضل لأنهم إنما يضطلعون بتربية الجيل الذى سيحمل مسئولية نهضة مصر ووضعها فى مكانها اللائق بها إقليميًا ودوليًا. إن المعلم ليس مجرد ناقل معلومات ، وإنما هو مربي وقدوة لأبنائه الطلاب، وهو الذى يمكنه التأثير فيهم بخلقه الرفيع وثقافته الواسعة. إننا نريد المدرس المثقف، القادر على التأثير فى تلاميذه ليس فقط عن طريق تلقينهم المنهج الدراسى ، وإنما عن طريق منحهم القدرة على تحصيل المعلومات بأنفسهم ومنحهم الفرصة للمناقشة والحوار داخل الفصل الدراسى، القادر على تدريبهم على مهارات التفكير العلمى ومهارات القيادة والمشاركة السياسية والمجتمعية. إن المعلم هو القائد الحقيقى الذى يصنع جيل المستقبل، وهو بالتالى القائد الحقيقى الذى يقودنا عبر الأجيال المتلاحقة التى تتخرج من تحت يديه إلى هذا المستقبل. فإن كان غرسه طيبًا ستأتى الثمار طيبة ونافعة .

ومن ثم فأنتم يا معلمى مصر الذين ستصنعون بغرسكم مستقبل مصر. هذه هى رسالتكم الحقيقية، تلك الرسالة التى لا ينبغى أن تشوهوها بأى صورة من الصور مهما كانت الظروف صعبة والمطالب المادية ملحة وقاهرة. إن المعلم الحقيقى هو من يعى أن رسالته أقرب ما تكون إلى رسالة سماوية ينبغى أن يتحمل فى سبيلها الصعاب وأن لا ينهزم أمام أى مغريات لأن الجزاء الأوفى لهذه الرسالة لا يحصله من الدولة أو من المجتمع بقدر ما يحصله من خالق الوجود ورب الناس والعباد .

(4)

الكتاب المدرسى

رأس الحربة فى تطوير العملية التعليمية

لا شك أن الكتاب المدرسى هو عصب العملية التعليمية وعمودها الفقرى وهو بمحتواه العلمى يمثل القوة الدافعة لتطوير العملية التعليمية باستمرار؛ فعلى أساسه تتطور العملية التدريسية ككل ويُطور المعلم من نفسه ومن أدواته وفى ضوء محتواه يعرف القاصى والدانى مدى تطور العملية التعليمية فى بلد ما ومدى مواكبتها لكل التطورات المعاصرة فى كافة التخصصات العلمية .

وقد سُئل أحد السياسيين ذات مرة عن رأيه فى مستقبل أمة من الأمم فقال بعقلية العارف وبحدس الفيلسوف: ضعوا أمامى مناهجها الدراسية أنبئكم بمستقبلها!! وبالطبع فإن المناهج الدراسية تتمثل فى ما يحتويه الكتاب المدرسى فى مراحل التعليم المختلفة. ولذا قال المختصون أن الكتاب المدرسى هو ما يُشخص الإطار النظرى لواقع الأمة وما بلغته من تقدم فى كافة التخصصات ويعكس فى ذات الوقت فلسفة التربية بها، فضلاً عن أنه الوسيلة التعليمية الأساسية للمعلم فهو يعتمد عليها اعتمادًا كاملاً فى تخطيط وإنجاز دروسه فى أى مقرر دراسى .

ومع كل ذلك وقبله فالكتاب المدرسى هو الترمومتر الذى يُقاس به الثقافة السائدة فى أى مجتمع وكذلك هو الأداة التى يمكن من خلالها تمرير المعارف والتصورات والأيدلوجية التى يراد لها أن تكون حاكمة فى ثقافة هذا المجتمع أو ذاك. ومن هنا تبدو خطورة الكتاب المدرسى وأهمية محتواه العلمى؛ فهو ليس مجرد أداة لنشر أو تلقين المعرفة فى تخصص معين ، بل إن دوره يتعدى ذلك إلى

أنه يُمكِن القائمين على العملية التربوية من أن يبثوا القيم الثقافية التى تغرس فى نفوس الأبناء الانتماء للوطن وحب المعرفة والسمو الأخلاقى فضلاً عن كل القيم الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تدفع هؤلاء الأبناء إلى أن يكونوا قادة المجتمع ودعاة التنوير فيه وإلى أن يكونوا هم العلماء الذين يتحملون عبء الإكتشافات العلمية الجديدة والقادرين على قيادة مجتمعهم نحو التقدم العلمى المنشود وخوض غمار المنافسة العلمية مع نظرائهم فى كل أنحاء العالم .

وقد كثر الجدل فى الآونة الأخيرة حول الكتاب المدرسى ومشكلاته وخاصة مشكلة ما يسمى بالكتب الخارجية وما يرتبط بها من دور غير محمود فى مسألة الدروس الخصوصية .

والحقيقة أنه مما يحسب للإدارة الحالية لوزارة التربية والتعليم وعلى رأسها أ . د/ أحمد زكى بدر أنها كانت صاحبة السبق فى فتح كل هذه الملفات الشائكة والمسكوت عنها طوال الأعوام السابقة بينما هى فى حقيقة الأمر كانت تمثل العوائق الرئيسية للنهضة التعليمية المرجوة فى مصر.

وفى اعتقادى أن الجدل الدائر بين المختصين من أطراف العملية التعليمية وبين عناصر المجتمع المدنى والأطراف الفاعلة الأخرى هو جدل يدور حول بيان المشكلات ونواتجها المباشرة المسببة لتخلف النظام التعليمى المصرى دون وضع الحلول اللازمة لكل ذلك فضلاً عن بلورة حقيقة المشكلة وتوصيفها التوصيف العلمى الدقيق .

ومن وجهة نظرى المتواضعة أن الكتاب المدرسى الحالى فى معظم المراحل الدراسية لم يَعد كتابًا ولم يَعد مدرسيًا، بل أصابه الهزال والضعف من كثرة ما أدخل عليه من تعديلات ومن صور مختلفة للتطوير لا تمثل فى حقيقتها إلا تقطيعًا لأوصال الكتاب الأصلى الذى كتبه المؤلف واستبدال عبارات بعبارات أو حذف أجزاء بحجة أنها حشو أو تكرار وقد تكررت هذه المسألة أكثر من مرة عبر عدة أعوام بلغت أكثر من عشرين عامًا لبعض هذه الكتب المدرسية!! والحقيقة

التى ينبغى أن يعلمها الجميع أن الكتاب المدرسى ينبغى أن يُنظر إليه ككتاب متخصص لمرحلة سنية معينة فى إحدى المواد الدراسية وهو ليس محتاجًا للجان تعدله أو تطوره فى الوقت الحالى بل يحتاج الأمر إلى استبداله بكتاب آخر جديد تمامًا يضعه مؤلف أو لجنة المؤلفين المتخصصة حسب المواصفات التى يقررها خبراء الوزارة وحسب أحدث التطورات فى هذا العلم أو ذاك ووفقًا لأحدث الأسس التربوية فى وضع المؤلفات العلمية المناسبة للمرحلة السنية للطالب. وينبغى ألا يتدخل فى عمل هذه اللجنة أحد. وفى ذات الوقت أرى أنه يمكن اختيار الكتاب المدرسى اختيارًا من المؤلفات الموجودة فعلاً فى السوق لكبار الأساتذة فى هذا التخصص أو ذاك بشرط أن يكون ملائمًا لهذه المرحلة السنية أو تلك وأن يكون محتواه العلمى مناسبًا ويغطى معظم عناصر المقرر الدراسى المطلوب.

إن كل ما يحتاجه الكتاب المدرسى بعد ذلك هو أن يضاف إليه ملحقًا يتضمن أسئلة للتقويم وتدريبات تتجدد كل عام ويمكن أن يساهم فى وضعها مع مؤلف أو مؤلفى الكتاب لجنة من مركز التقويم التربوى وأن يتم طباعته وفق أحدث المواصفات العالمية بحيث يكون جذابًا ومُبهجًا فى منظره العام ومحتواه العلمى الذى ينبغى أن يشتمل على الرسوم والأشكال التوضيحية المناسبة للمادة الدراسية الكائنة فيه. وأن يتم تداوله بين الطلاب - باستثناء ملحق التقويم والتدريبات - فى أكثر من عام دراسى واحد إذا كنا نخشى تكاليف طباعته الباهظة. فهذه الطباعة والتغليف الفاخر والإخراج الأنيق سيُمكن الوزارة من ذلك؛ إذ يمكن للطالب أن يستلم الكتاب ليدرس به طوال العام ثم يعيده إلى المدرسة ليتسلمه الطلاب فى السنة التالية وهكذا.. ومثل هذا يحدث فى بعض دول العالم مما يفرض على التلاميذ احترام الكتاب المدرسى وتقدير محتواه العلمى.

وثمة حقيقة مهمة ينبغى أن ندركها ونعمل على تنفيذها وهى ضرورة أن تتغير هذه الكتب كل خمس سنوات ويعاد تأليفها من لجان جديدة بحيث تتجدد المادة العلمية لأى مقرر دراسى لتواكب أحدث التطورات العلمية فى هذا

التخصص أو ذاك ووفقًا لأحدث الدراسات التربوية مستخدمين أحدث المواصفات التكنولوجية العالمية فى الطباعة والإخراج .

إننا إذا فعلنا ذلك لاحترمنا الكتاب المدرسى شكلاً ومحتوى ولا شك أن ذلك سيُلزم مدرس المادة بضرورة أن يجدد هو الآخر معارفه ويواكب التطورات الحديثة فى تخصصه ، فضلاً عن أنه سيلتزم كذلك بتطوير تقنيات التدريس حسب أحدث الوسائل التكنولوجية التى ستوفرها له المدرسة والوزارة .

ومن شأن ذلك بالضرورة القضاء على ظاهرة التلقين التى يحترفها المدرسون الآن لأن تغيير المحتوى الدراسى للمقررات الدراسية كل خمس سنوات لن يتيح لهم التجمد عند حفظ مادة معينة وتلقينها للتلاميذ، بل سيجعلهم باستمرار يعيشون حالة تجدد معرفى مستمر دون الإستقرار عند محتوى دراسى معين لعشرات السنين كما هو حادث الآن .

ولا شك أن من شأن ذلك أيضًا القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية وظاهرة الكتب الخارجية بشكل تلقائى. فظاهرة الكتب الخارجية - التى لا مثيل لها فى كل دول العالم - مرتبطة بتجمد المادة العلمية وعدم حيويتها وعدم وجود التدريبات الكافية فى الكتب الحالية فضلاً عن شكلها الرث ومضمونها المهلهل. إن تجديد الكتاب المدرسى وطبعه بالشكل الفاخر واللائق والجذاب وبأحدث التقنيات فى الشكل والمضمون والتغليف سيجعل التلاميذ يُقبلون عليه ولن يستطيع مولفو الكتب الخارجية ملاحقة ومجاراة هذا التطور والتجديد فى الكتاب المدرسى شكلاً ومضمونًا. ومن ثم سيتوقفون حتمًا عن إنتاجه لأنه لن يعود عليهم بالأرباح الطائلة التى يحصلون عليها حاليًا .

أما ظاهرة الدروس الخصوصية فلن تكون بمثل ما هى عليه الآن من استفحال بلغت حد سرطنة وإفساد التعليم فى كل مراحله فهى الآن تمثل تعليمًا موازيًا يقبل عليه الطلاب بل ويطلبونه بإلحاح لأن المدرسة لم تعد تقوم بدورها الكامل فى تهيئة الجو العلمى المناسب للتدريس فى ظل ظاهرة ازدحام الفصول

وعدم توافر الإمكانيات والتقنيات الحديثة فى التدريس، فضلاً عن أن تدنى دخل المدرس وعدم قدرته على توفير العيش الكريم له ولأسرته هو الذى جعله يلهث لزيادة دخله مستغلاً قصور بيئة المدرسة وحاجة التلاميذ وتجمد المناهج الدراسية.

إن هذه الظاهرة التى تمثل بحق مفسدة للتعليم المصرى ينبغى أن تختفى فهى ضد كرامة المدرس والمدرسة والنظام التعليمى بكل عناصره. وهى لن تتوقف إلا إذا تجددت المناهج الدراسية وتم تحديثها باستمرار كما أشرنا سابقًا وارتفع معها مرتبات المدرسين إلى الحد المعقول الذى يجعلهم يحيون حياة الرخاء والإستقرار .

وعلى ذلك فإن الثالوث المسبب لكل مشاكلنا التعليمية تقريبًا: المناهج الدراسية الجامدة، الكتب الخارجية، الدروس الخصوصية مرتبطة جميعًا بالكتاب المدرسى، فلو وُضع الكتاب المدرسى بالشكل والمحتوى العلمى المتجدد باستمرار سيقضى حتمًا على هذا الثالوث المزعج الذى أضاع هيبة التعليم المصرى وجمده، وأضاع هيبة المدرس المصرى وأفقده مكانته العلمية المرموقة بين أفراد المجتمع. وقبل ذلك وبعده فإن الاهتمام بالكتاب المدرسى وإصداره على هذا النحو وبهذه المواصفات والشروط سيجعل من التعليم متعة لأبنائنا وتنمية حقيقية لقدراتهم العلمية وأداة قادرة - من خلال المدرس الواعى وبمعاونته - لاكتشاف مواطن نبوغ هؤلاء الأبناء وقدراتهم المتباينة على الإبداع . وإذا ما حدث ذلك سيكون لدينا خلال عقدين أو ثلاث عقود على أقصى تقدير جيلاً جديدًا من العلماء والمفكرين والأدباء والفنانين بل وجيلاً من المهنيين القادرين على تغيير وجه الحياة على أرض مصر بل والمشاركة فى صنع التقدم للحضارة الإنسانية ككل وليس فى مصر ومحيطها الإقليمى فقط .

(5)

نظـام التعليم المصـرى..

يفقد الطفل ذكاءه(*)

التعليم هو أساس تطور الشعوب وبدون العلم لم يكن هناك نهضة حقيقية وتطور التكنولوجيا خلال السنوات الماضية أدى إلى اختلاف طرق التدريس فى العالم؛ فقد تم استبدال السبورة التقليدية بالسبورة الذكية المتصلة بجهاز الكمبيوتر.

وخلا ل العام الماضى انتشر التعليم عن بعد وتحدث الكثيرون عنه فى مصر بعد إشاعة أنفلونزا الخنازير .

«نهضة مصر» التقت بالدكتور مصطفى النشار عميد كلية رياض الأطفال جامعة القاهرة لمناقشة التطور التكنولوجى ومدى استفادة الكلية منه فى إعداد المعلمات وهل الجيل الجديد من المعلمات قادر على التعامل مع التكنولوجيا ونقل ذلك إلى الأطفال ليظهر جيل جديد قادر على الفكر والإبداع والتطوير يعمل فى تعاون وتجلى لرفعة شأن الوطن ويبتعد عن الحفظ والصم الذى أفسد التعليم.

الدكتور مصطفى النشار أكد أن الطفل المصرى أذكى طفل فى العالم ولكن نظام التعليم يفقده الذكاء وأشار إلى أن نظام التعليم الحالى يحتاج إلى عملية نسف واصلاحه من جديد.. التفاصيل فى الحوار التالى :

(*) حوار أجراه مع المؤلف أ. بهاء الدين أحمد وأ. سعيد شرباش من صحيفة «نهضة مصر» . ونشر بالجريدة يوم 2010/10/27م.

- يقال إن الطفل المصرى أذكى طفل فى العالم حتى 6 سنوات فهل نظام التعليم هو المتسبب فى فقد ذكائه ؟

- بالفعل الطفل المصرى أذكى طفل فى العالم وهذا ليس كلامنا بل كلام الخبراء والدراسات الموثقة ولكن للأسف الشديد نظام التعليم يفقده الذكاء والمفروض أن يتم اكتشاف مواهب الطفل المصرى بدءًا من مرحلة الروضة خاصة أن خطورة هذه المرحلة تكمن فى تعامل الطفل مع معلمة روضة غير مؤهلة فهذه المرحلة تحتاج إلى معلمة روضة تخرجت فى كلية رياض الأطفال أو شعب رياض الأطفال فى كليات التربية فالمعلمة فى هذه المرحلة مهمتها أن تتعامل مع الطفل بطريقته وعقلانيته عن طريق اللعب والأشكال بطرق غير مباشرة، وتكتشف موهبة الطفل وتعمل على تنميتها لذلك لا نقول مدرسة ولكن نقول معلمة الروضة، فالأطفال تضيع موهبتهم إذا تعامل معهم غير المؤهلين فلابد من إعطاء الفرصة للطفل ليظهر ما هو مهتم به .

أما الأمر الثانى فهو المشكلة الأكبر فبمجرد دخول الطفل الصف الأول نلزمه بمنهج صارم لا يستطيع أن يخرج عنه فالطفل لديه القدرة وهو صغير أن يكون تراثًا لغويًا ويفرق للكلمة أكثر من معنى نتيجة مشاهدته التليفزيون واستدراكه لما يحدث حوله ولكن المدرس ومن يدرس له فى البيت يريدون معنى واحدًا للكلمة وهنا نقضى على الفكر والابتكار ولا نعطى له فرصة أن يقول شيئًا غير الموجود فى الكتاب.

كما أن كتاب الوزارة لا يهتم بالفكر والإبداع وبالتالى نقضى على ما تبقى من فكره وإبداعه ونعلمه حفظ الكتاب.

- هل أثرت ثورة التكنولوجيا فى دور معلمة رياض الأطفال وأدت إلى اختلاف دورها أم ما زال منحصرًا فى أ ب ت ج ؟

- مرحلة الروضة من المراحل التى لا يوجد بها منهج محدد حيث إنك تعتمد على تنمية مهارات الطفل خاصة وأن الفترة من 4 إلى 6 سنوات مهمة جدًا فى تكوين شخصيته .

وهناك 4 برامج تم إضافتها للائحة الجديدة لكلية رياض الأطفال وهى برنامج ما قبل 4، فى الطفولة المبكرة من سن يوم إلى سن 6 سنوات، وخلال هذه الفترة لا نتعامل مع الطفل بمناهج محددة ولكن نتعامل معه بطريقة مبتكرة نكتشف بها مواهبه وهى طريقة «اللعب» بمعنى أن تقوم المعلمة بتعليمه الحروف عن طريق اللعب بالأشكال أى نبتعد عن الطرق التقليدية والورقة والقلم وكذلك نستخدم الكرتون أو السبورة الذكية.. إلخ .

كما أن المعلمة نطورها وندرس لها مواد الحاسب ولكن إن لم تجد الحاسب الآلى متوافرًا فى الروضة فعليها تعليم الطفل بالكرتون والأشكال والرسومات والطفل فى هذه المرحلة لا يتقبل الأعدادالمكتوبة ويتم اكتشاف مواهب الأطفال عن طريق الألعاب فمثلاً عندما يتجه الطفل إلى الآلات الموسيقية تعرف أنه موهوب فى الموسيقى .

أما الطفل الذى يقوم بالفك والتركيب يكون موهوبًا فى النواحى الهندسية والمعلمة المحبة للمهنة تستطيع أن تكتشف موهبة الطفل وتنميتها.

والمعلمة التى تفتقد حب الأطفال لا تصلح أن تكون معلمة فوجودها فى دار الحضانة يجعل دورها ينحصر فى تنمية مهارات الأطفال ومساعدتهم على الفكر والإبداع .

ومرحلة رياض الأطفال لا يوجد لها تشريع واضح حتى الآن فالمفروض أن تكون ضمن مرحلة التعليم الأساسى والآن رياض الأطفال أمر اجتهادى والمفروض أن يكون له تشريع لأنه حق من حقوق الطفل.

والأمر يختلف فى الدول المتقدمة فهى تسعى إلى إكساب الأطفال المهارات وتنمية الفكر والإبداع ونحن نسعى فى مصر لاكساب الطفل مهارات الحفظ والصم.

كما أن الدولة الآن لديها اهتمام واسع بمرحلة الطفولة والأمومة لذلك لابد من أن تكون مرحلة الروضة من ضمن مراحل التعليم الأساسى وبالتالى لا يدخل الطفل الصف الأول الابتدائى إلا إذا اجتاز مرحلة الروضة .

- هل يوجد لدى كليات رياض الأطفال برامج قادرة على تخريج جيل من المبدعين والمبتكرين مثل نجيب محفوظ وزويل ومجدى يعقوب ومحمد البرادعى؟

- للأسف الشديد كل كليات رياض الأطفال ذات برنامج واحد فعندما توليت عمادة الكلية قمت بتغيير اللائحة وعملنا 5 برامج جديدة هى برنامج رياض أطفال باللغة الإنجليزية لتؤهل الخريجين على التعامل مع اللغة ومدارس اللغات وبرنامج للتربية الخاصة للتعامل مع الأطفال الموهوبين جدًا، وذوى الاحتياجات الخاصة، وبرنامج معلمة مرحلة ما قبل سن 4 سنوات، وبرنامج للتعليم المفتوح لكل من أرادت أن تكون معلمة روضة حتى لو كان لديها 50 عامًا.

- هل نجد قريبًا معلمين شبابًا فى رياض الأطفال ؟

- عملنا تجربة من قبل وفشلت فالشباب لا يصلح لهذا المجال لأننا فى البداية نعلم المعلمة كيف تصبح أمًا ولكن فى المستقبل من الممكن أن نعيد التفكير فى هذا الأمر .

فمنذ فجر الفلسفة اليونانية والمعلمون ينصحون ألا يتعامل مع الطفل إلا معلمة مؤهلة لذلك وهذا موجود فى الفكر الفيثاغورثى .

- هل من الممكن استغلال الثورة التكنولوجية وعمل تعليم عن بعد للأطفال فى مرحلة الروضة ؟

- مستحيل أن يجلس طفل أمام جهاز الكمبيوتر ليتعلم منهجًا فالطفل فى هذه المرحلة نريد أن نعلمه بطريق غير مباشر يعتمد على الحب والالتقاء المباشر أما الكمبيوتر فيتم استخدامه فى مراحل متقدمة حتى لا نقضى على جزء من طفولته فبعض المدارس ترتكب خطأ فى تعليم الطفل خلال مرحلة الروضة بالورقة والقلم وتكليفه بالواجب .

- هل أنت راض عن تطوير نظام التعليم ؟

- تطوير نظام التعليم يحتاج إلى نسف التعليم ثم البدء من البداية وتطور المناهج عامًا بعد عام أى نطور مناهج الروضة ونضع لها رؤية جديدة ثم الصف

الأول الابتدائى وهكذا إلى أن يتخرج وفى خلال 20 عامًا نكون قد طورنا كل المناهج والمدرسين والمدارس والأجهزة وتطوير المناهج بالصورة العادية التى تحدث الآن ليس تطويرًا لأنه حذف جزء من الكتاب ويقولون إننا حذفنا الحشو وهذا خطأ لأن الحشو مطلوب ونظام التعليم يعانى من مشكلة مزدوجة .

- هل أنت راض عن كليات التربية ؟

- كليات التربية تم عمل لوائح استرشادية موصفة لها تسير وفقًا للوائح العالمية ولكن المشكلة «عادت ريما لعادتها القديمة» فبعد اعتماد اللائحة بالمواد الأكاديمية والتربوية كان المفروض أن يدرس المواد الأكاديمية المتخصصون فى كليات العلوم والآداب واللائحة بها 70٪ أكاديمى، و20٪ مواد تربوية، 10٪ مواد ثقافية عامة وإذا تم تطبيق اللائحة بالشكل الصحيح ستكون المحصلة معلمًا قويًا 100٪ .

ولكن الكثير من كليات التربية لم تلتزم باللائحة فهناك فرق بين أستاذ طرق تدريس الفلسفة وأستاذ الفلسفة .

- لماذا لا تقول ذلك ؟

- أقول دائمًا ولكن اللجنة عملها انتهى واللوائح تم تطبيقها فى كليات التربية بالفعل وحسب ما تراه كل كلية بحسب رؤيتها وظروفها . وإن كان من الضرورى الالتزام بالأسس والقواعد العامة للائحة، لكن طرق التناول تختلف لأن هناك كليات ملتزمة وأخرى غير ملتزمة وأيضًا المشروع مول كل كليات التربية بـ10 معامل كاملة للغات والعلوم وتم توفير المعامل على مستوى 27 كلية فى مصر فالأدوات متاحة واللوائح الحديثة موجودة ولكن على الكليات أن تطبق اللائحة بدقة .

كما اقترحنا عمل سنة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية بحيث المدرس يتدرب فى المدرسة ويقيم أداؤه بعدها؛ هل يعمل بطريقة صحيحة أم لا ولا أعلم هل صدر قرار وزارى بذلك الاقتراح أم لا .

(6)

الطفولة المبكرة

وثورة «الإنتاج كثيف المعرفة»

كم سمعنا من أجدادنا أن التعليم فى الصغر كالنقش على الحجر، فهل كانوا يقصدون بالصغر مرحلة الطفولة المبكرة أو عمومًا فترة ما قبل المدرسة فى حياة الطفل وهى تلك السنوات الست التى يلقبونها بالسنوات الذهبية الست فى حياة الإنسان على حد تعبير أ.د/ **حسين كامل بهاء الدين** وزير التعليم الأسبق ورئيس الجمعية المصرية لطب الأطفال، وهو الخبير التربوى العالمى الذى حصل على جائزة مئوية الإتحاد الدولى لطب الأطفال مؤخرًا. وقد جاء ذلك فى محاضرة ألقاها فى الحفل الذى أقامه لتكريمه بهذه المناسبة المنتدى الثقافى المصرى برعاية ومشاركة د. عبد العزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق.

إن هذه السنوات الست الأولى فى حياة الطفل هى بلا شك أهم سنوات عمره نظرًا لأنها السنوات التى تفتح لدى الطفل فيها نوافذ المعرفة المختلفة وهى بمثابة الفرصة التى يستطيع الطفل من خلالها أن يتعلم ويتقن مهارات معينة كالكلام أو العزف على آلة موسيقية معينة، فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن نافذة الذكاء العاطفى تتفتح من 6 - 18 شهرًا من عمر الطفل وأن نافذة الذكاء اللغوى تكاد تغلق بين العام الخامس والسابع من عمره، أما نافذة المهارات الحركية الدقيقة بالنسبة لتعلم الموسيقى والحاسب الآلى فتغلق فى سن العاشرة.

وبالطبع فإن معنى ذلك أن التعليم المناسب للطفل يجب أن يبدأ فى الطفولة المبكرة لأن تأخره إلى سن السادسة كما هو قائم فعلاً الآن فى نظامنا التعليمى يكون أشبه باللعب فى الوقت الضائع كما أكد **د. بهاء الدين**. ولا تعنى

كلمة التعليم هنا التعليم بطريقة التلقين العادية، بل تعنى بالنسبة لمرحلة الطفولة المبكرة التعليم عن طريق اللعب والغناء والموسيقى والأشكال التعبيرية والتمرينات الرياضية ومن خلال زيارة المتاحف والمناطق الأثرية والمعالم التاريخية.. إلخ واستخدام هذه الوسائل التعليمية وغيرها مسئولية معلمة الروضة المتخصصة وهى القادرة على اكتشاف مواهب الطفل ورعايتها وتنميتها بوسائل غير تقليدية ومبتكرة تدربت عليها جيدًا فى دراستها فى كليات رياض الأطفال وشعب الطفولة فى كليات التربية .

ولا شك أن إصدار تشريع ملزم بضرورة ألا يتعامل مع الطفل فى هذه المرحلة إلا معلمة متخصصة ضرورى فى إطار ما ننادى به الآن من ضرورة وأهمية رعاية وتعليم الطفولة المبكرة باعتبارها مسئولية الدولة فى المقام الأول فهى بحق قضية أمن قومى وتتعلق بمستقبل وطن يريد أن يشارك فى حضارة العصر وأن ينهض بأبنائه ليكونوا مبدعين فى كافة مجالات الحياة وقادرين على مواجهة التحديات والمنافسة فى سوق العمل العالمى فضلاً عن تحقيق الريادة والتفوق فى صنع المعرفة والتكنولوجيا القائمة عليها .

وإذا كان البعض يتساءل عن الجدوى الاقتصادية لذلك الاستثمار فى مجال الطفولة المبكرة، فإن الحقيقة التى لفت **د. حسين كامل بهاء الدين** الانتباه إليها هى أن مشروع تنمية الطفولة المبكرة يعطى أعلى عائد اقتصادى إذا ما قورن بمشروعات تنموية كثيرة فى بلدان مختلفة من العالم؛ فالاستثمار فى الطفولة المبكرة يعد استثمارًا فى مجال الثورة المعرفية والإنتاج كثيف المعرفة الذى يمثل ذروة تحديات القرن الحادى والعشرين، فنحن نعيش قرن الثورة المعرفية الذى تعتبر القوة المعرفية فيه هى الميزة التنافسية الحاسمة بين الدول، وهذه القوة المعرفية هى نتيجة مباشرة بلا شك لتنمية قوة المعرفة Cognitive Power لدى الإنسان منذ طفولته المبكرة حيث أنها - كما يعرفها العلماء - قوة مركبة حيوية متفاعلة تتشارك فى بنائها عدة أعضاء فى الجسم أهمها الدماغ

والقلب وهذه الأعضاء تعمل فى ترابط وانسجام وتستغل كل أنواع الذكاء ونوافذ فرص المعرفة وتستثمر الذاكرة والعاطفة والجسد والروح لإنتاج وإدارة المعرفة.

وعلى ذلك فإن الاهتمام ورعاية التعليم فى هذه المرحلة السنية هو الخيار الأفضل والأكثر جدوى ليس فقط لإحراز تقدم فى المجال التعليمى والمنافسة فى عصر المعرفة، وإنما أيضًا لإحراز التقدم حتى فى المجال الاقتصادى، حيث أنه الخيار الذى يختصر المدة التى يتحقق التقدم فيها فى مدى عشرين عامًا على الأكثر. وهذا الخيار هو الذى اتبعته الدول التى حققت طفرة فى التقدم العلمى والاقتصادى مثل ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية. إنه خيار الانتقال من طرق الإنتاج التقليدية التى لا تحقق التقدم إلا كل مائة عام، إلى الإنتاج كثيف المعرفة - على حد تعبير **د. حسين بهاء الدين** - الذى يتيح للدولة دخلاً قوميًا هائلاً فى وقت قصير. وهذا الإنتاج كثيف المعرفة يتم بموجب اكتشاف مواهب الطفل منذ طفولته المبكرة وتنميتها باستغلال نوافذ فرص المعرفة لديه وتنميتها فى كافة صور الذكاء التى عددها العلماء باثنى عشر صورة منها الحسابى والرياضى والمنطقى واللغوى والموسوعى والتصورى والعاطفى والبصرى والعملى والموسيقى والاجتماعى. وإذا ما نجحت معلمة الروضة المتخصصة اكتشاف أى صور هذا الذكاء أكثر عند الطفل وركزت على تنميتها سيترتب على ذلك بلا شك أن هذا الطفل سيكون فيما لا يتعدى العشرين عامًا عالمًا فذًا أو مخترعًا عبقريًا أو فنانًا مبدعًا أو أديبًا شهيرًا أو منطقيًا وفيلسوفًا بارعًا .

إن الإبداع فى كل المجالات هو مقياس تقدم الشعوب، والإبداع لا يصنعه إلا المبدعون والمبدعون ليسوا إلا صناعة وطن يؤمن بقدرة أبنائه على صناعة المستقبل ولذلك فهو يحرص على رعايتهم منذ الطفولة المبكرة بكل الوسائل وبتوفير كافة الإمكانيات والإنفاق على التعليم فى هذه المرحلة بسخاء لأنه كما قلنا وطن يستثمر فى المستقبل . وأطفالنا هم صناع المستقبل. وإذا كانت القيمة المضافة النسبية لأى منتج تتناسب مع قيمة المعرفة فى المنتج، فإن بناء قوة

المعرفة - من خلال رعاية وتعليم الطفل فى مرحلة الطفولة المبكرة - هو الوسيلة الوحيدة لإعداد قوة العمل اللازمة لإنتاج كثيف المعرفة فى المستقبل؛ فليس من يستثمر فى تربية عامل فى مصنع كمن يستثمر فى تربية مبدع فى مجال صناعة الفضاء أو صناعة الحاسبات والطائرات!!

إن أطفالنا هم الثروة القومية الحقيقية والاستثمار فى تربيتهم هو الاستثمار الأنفع والمضمون العائد على مستقبل وطننا. وإذا ما اقتنعنا بذلك فالأمر يتطلب خطوات جدية تبرهن على هذا الإقتناع ويحتاج إلى وضع استراتيجية محددة المعالم لهذه القضية التى تمثل التحدى الأعظم لهذا القرن. ولعل أهم معالم هذه الاستراتيجية ما يلى:

أولاً : أن تدرك الدولة ككل وليس حكومتها فقط أن قضية الإهتمام ورعاية وتعليم الطفولة المبكرة فى أنحاء البلاد هو قضية أمن قومى لا يصح التفريط فيها مطلقًا لأنها تتعلق بمستقبل مصر بعد أن فشل الجيل الحالى فى تأكيد ريادة مصر فى مجالات عديدة وفشل فى وقف التدهور فى كثير من هذه المجالات التى ليس هذا مجال تعديدها .

ثانيًا : أن يقتنع الجميع بأن الاستثمار فى مجال الطفولة المبكرة هو الاستثمار الوحيد مضمون النتائج وهو الذى سيحقق لنا التقدم الذى نطمح إليه فى المستقبل القريب وليس البعيد كما يتصور الكثيرون .

ثالثًا : أن تتغير فلسفة التعليم المصرى ككل، إذ لا يعتمد التعليم فى عصرنا الحالى على جمع وحفظ المعلومات، بقدر ما يعتمد على الكيف الذى يتم به تحصيل المعلومات وتصنيفها والإبداع من خلالها بحيث يكون التركيز على كيفية اكتشاف الجديد فى كل مجالات الدراسة والإبداع .

رابعًا : إن الاقتناع بضرورة تغيير فلسفة التعليم المصرى ليواكب النظم العالمية المتطورة فى التعليم كوسائل ومضامين وغايات يجب تحقيقها من خلاله لابد أن ينعكس على مرحلة الطفولة المبكرة التى نتحدث عنها بحيث تكون هى نقطة البداية فى هذا التغيير.

خامسًا : ضرورة أن يصدر تشريع فورى باعتبار مرحلة الطفولة المبكرة أول مراحل التعليم الأساسى؛ فالتعليم الأساسى فى اصطلاحنا وفى نظامنا التعليمى الحالى يبدأ من سن السادسة، بينما التشريع المطلوب هو اعتبار أن رعاية الطفل وتعليمه منذ ولادته وحتى الثانية عشرة من عمره مسئولية كاملة للدولة وعليها أن توفر لها أفضل الإمكانيات وأفضل الوسائل وأن تكون لهذه المرحلة الأولوية فى الاستثمار التعليمى .

سادسًا : ضرورة أن يكون هناك قانونًا ملزمًا لكل دور الحضانة والروضات فى جميع أنحاء البلاد بأن لا يتعامل مع الطفل فيها إلا معلمة متخصصة تخرجت من كليات رياض الأطفال أو من شعب وأقسام الطفولة فى كليات التربية وهى كثيرة فى جميع محافظات مصر تقريبًا . فهذه المعلمة هى الوحيدة المؤهلة تأهيلاً أكاديميًا وتربويًا لتعليم الطفل واكتشاف مواهبه وتنميتها بوسائل غير تقليدية تدربت عليها وتعلمت كيفية إبداعها . فتعليم الطفل يختلف عن تعليم الصبية والشباب فلا يوجد منهج محدد ولا مقرر معين تلقيه المعلمة للطفل، بل التعليم هنا يعتمد على إبداع المعلمة وتنمية مواهب الطفل الفطرية .

سابعًا : وعلى ذلك فينبغى أن يتزايد الاهتمام بإنشاء كليات جديدة لرياض الأطفال بشرط أن تكون هذه الكليات ذات برامج متنوعة وليس برنامج واحد كما هو الحال الآن . وقد أخذت كلية رياض الأطفال جامعة القاهرة مجال الريادة فى هذا الإطار حيث تقدمت بلائحة دراسية جديدة هذا العام بها عدة برامج؛ فبالإضافة إلى تطوير برنامج إعداد معلمات رياض الأطفال الحالى حسب نظام الساعات المعتمدة وإضافة مقررات جديدة اختيارية وإجبارية تواكب التطورات المعاصرة فى هذا المجال، قدمت برنامجًا أخر لإعداد معلمات رياض الأطفال باللغة الإنجليزية ليتناسب مع المطلوب الآن فى سوق العمل وليلبى احتياجات المدارس التجريبية ومدارس اللغات لمعلمات روضة مؤهلات باللغة الإنجليزية. وكذلك استحدثت برنامجًا لإعداد معلمات الحضانة فى مجال الطفولة المبكرة

وبرنامج آخر لإعداد معلمة للتربية الخاصة ويتضمن هذا البرنامج برامج تربية خاصة للأطفال الموهوبين وبرامج تربية خاصة لذوى الاحتياجات الخاصة للتعامل مع الإعاقات المختلفة (العقلية، البصرية، السمعية وصعوبات التعلم). كما تقدمت فى ذات الوقت ببرنامجين للتعليم المفتوح؛ أحدهما لإعداد معلمات الطفولة المبكرة وآخر لإعداد معلمات التربية الخاصة فى مجال الطفولة المبكرة أيضًا. ولا شك أن هذه البرامج الست تمثل نقلة نوعية فى مجال إعداد معلمات رياض الأطفال والطفولة المبكرة فى مصر والعالم العربى خاصة وأنها اهتمت بمجال التربية الخاصة فى مرحلتى الطفولة المبكرة ورياض الأطفال واهتمت بشكل خاص بتخريج معلمات متخصصات فى مجال تربية الطفل الموهوب المبدع.

وأعتقد أننا فى ضوء هذه اللائحة الدراسية الجديدة لتخريج معلمات متخصصات لمرحلتى الطفولة المبكرة ورياض الأطفال سواء للأطفال الأسوياء أو ذوى الاحتياجات الخاصة أو الموهوبين نكون قد قمنا بدورنا كمؤسسة أكاديمية تواكب التطورات فى هذا المجال وتعهدنا بتخريج المعلمات المؤهلات فى هذه المجالات خلال أربع سنوات من الآن وعلى الدولة بهيئاتها المختلفة التشريعية والتنفيذية بعد ذلك أن تقوم بدورها فى إصدار التشريعات اللازمة لتغيير وتطوير فلسفة التربية والتعليم فى مصر بحيث يبدأ التعليم الإلزامى من الطفولة المبكرة وأن نوفر كل الإمكانيات السخية للاهتمام بهذه المرحلة حتى نضمن بحق اللحاق بالثورة الجديدة، ثورة «الإنتاج كثيف المعرفة» التى سبقنا إلى الدخول إليها دولاً عديدة لسنا أقل منها ولا هى أفضل منا . فنحن بناة أعظم الحضارات الإنسانية حتى الآن، ولا أقل من أن نؤهل أطفالنا من الآن ليكونوا من صناع الإبداع العلمى والتكنولوجى والفكرى والأدبى فى المستقبل لينفعوا بذلك أنفسهم ووطنهم. وليبدأوا عصرًا جديدًا من الريادة الحضارية للأمتين العربية والإسلامية بإذن الله .

(7)

مستقبل كليات التربية فى مصر والعالم العربى

لا شك أن النظرة المستقبلية لأى شىء تعنى الوعى بضرورة امتلاك رؤية محددة للإصلاح عبر قراءة الواقع واستشراف المستقبل، وهى مسألة محمودة فى كل الأحوال لأنها تعنى أننا أصبحنا نعى أهمية التخطيط الاستراتيجى للمستقبل ونمتلك القدرة على تفعيل هذه الخطط وتنفيذها عبر تحديد الأهداف وتحقيقها واحدًا بعد الآخر وذلك عبر آليات محددة للتنفيذ والمتابعة.

وإن كان ذلك أمرًا محمودًا فى أى مجال من المجالات، فإنه يكون أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل التعليم عمومًا والكليات المعنية به على وجه الخصوص وأعنى به كليات التربية. وقد تشرفت فى الأسبوع الأول من مارس(*) الحالى بحضور موتمرًا إقليميًا يتناول "**مستقبل كليات التربية فى الوطن العربى**" عقد على هامش الاجتماع السنوى الثانى عشر للجمعية العلمية لكليات التربية فى الوطن العربى بالعاصمة السودانية **الخرطوم** واستضافته جامعة **أم درمان الإسلامية** وبعيدًا عن كرم الضيافة وحسن الاستقبال الذى وجدناه من مدير الجامعة **البروفيسور / حسن عباس** وعميد كلية التربية **الدكتور عصام برير**، فإن الكرم الحقيقى كان فى هذه الوجبة الدسمة من أوراق العمل والأبحاث التى تناولت موضوع مستقبل كليات التربية فى الوطن العربى، وكان على رأس هذا الكرم أن تحدث فى الجلسة الافتتاحية وزيرى التعليم فى السودان وزير التعليم العام ووزير التعليم العالى، وبلغت قمة الكرم فى كلمة **السيد/ على عثمان محمد طه**

(*) عقد هذا المؤتمر فى الثالث والرابع من مارس 2010م .

نائب الرئيس السودانى. تلك الكلمة التى جاءت من سياسى محنك ومثقف قدير يدرك أبعاد قضية التعليم فى وطنه ويعى أهمية النظر فى مستقبله باعتباره مستقبل الأمة كلها؛ فهو لم يتحدث فقط عن مستقبل كليات التربية، بل عن أن مستقبل الوطن العربى هو فى مستقبل كليات التربية.. إذن فإن القيادة السياسية فى السودان وهكذا فى كل العالم العربى تدرك أهمية تطوير وتحديث كليات التربية لتقود مسيرة التقدم والتطوير لكل الوطن. وقد أثار **على عثمان محمد طه** قضية هامة جدًا وهى قضية مسمى كليات التربية متسائلاً هل يمكن فصل التربية عن التعليم؟! وإذا كان لا يمكن الفصل بينهما، فكيف يمكن تفعيل دور كليات التربية فى النظام التعليمى وفى تطوير الكليات الجامعية المختلفة؟! إنه ينادى إذن بأن يكون دور كليات التربية غير مقصور على تخريج المعلم المؤهل تربويًا، بل يمتد إلى إضافة البُعد التربوى إلى النظم التعليمية فى الكليات الأخرى!

وهذا يقودنا بالضرورة إلى القضية الأساسية لمستقبل كليات التربية، وهل يكون دورها مقصورًا على إعدادالمعلم فيما يعرف بالنظام «التكاملى» أم يكون دورها مكملاً لكليات العلوم والآداب فيتم فيها تأهيل الحاصلين على الشهادات العلمية فى هاتين الكليتين تحديدًا تأهيلاً تربويًا فيما يعرف الآن بالنظام «التتابعى». الحقيقة أن عدة أوراق ناقشت قضية كليات التربية بين النظام التكاملى والنظام التتابعى ويبدو أن معظم الآراء تميل إلى الجمع بين الطريقتين كما هو معمول به الآن فى مصر وفى بريطانيا على سبيل المثال .

والحقيقة أن المسألة فى اعتقادى ليست فى أى النظامين أفضل؛ فلكل منهما مزاياه وعيوبه. وإنما المسألة تتلخص فى التأهيل السليم للمعلم على أى من النظامين فكلاهما مناسب لظروف فئة معينة من المعلمين؛ فليس بمقدورنا أن نترك المعلم الذى تخرج من الكليات التخصصية بعيدًا عن معرفة كيف يتعامل تربويًا ومنهجيًا مع تلاميذه، وليس بمقدورنا أن نتحمل نقص المعرفة العلمية بمادة التخصص لدى خريج كليات التربية. ومن هنا تأتى أهمية ما تم من تطوير

فى كليات التربية فى مصر عبر المشروع القومى لتطوير كليات التربية الذى ترتب عليه تخصيص نسبة 70٪ من المقررات الدراسية للمواد التخصصية ونسبة 20٪ فقط للمواد التربوية ونسبة 5٪ لمواد الثقافة العامة اللازمة لتأهيل المعلم. والحقيقة التى ينبغى أن نعترف بها بصراحة هى أنه على الرغم من اقتناع العديد من كليات التربية فى مصر بهذا التوجه ووضعه موضع التنفيذ إلا أن الواقع يقول أنه لم يقتنع أساتذة المناهج وطرق التدريس فى كليات التربية بعد بأهمية الاستعانة بالأساتذة المتخصصين من كليات الآداب والعلوم لتدريس هذه المواد التخصصية حيث يقومون فى أحيان كثيرة بتدريس هذه المواد بحجة أنهم متخصصين فى طرق تدريس هذه المواد فهم قد درسوها من قبل! وهذا الأمر يهدم قضية التطوير من أساسها فضلاً عن أن الكليات التخصصية ترسل إلى كليات التربية عادة أضعف كوادرها وهذا أيضًا يقلل من جودة العملية التعليمية داخل كليات التربية حيث يستخدم هؤلاء الأساتذة الطرق التقليدية فى التدريس إذ لم يتدرب معظمهم على الوسائل التكنولوجية الحديثة فى التدريس. وفى ضوء ذلك أعتقد أن مستقبل كليات التربية يتوقف على مدى الحرص على جودة العملية التعليمية داخلها فلقد وفرت الدولة عبر مشروع تطوير كليات التربية الإمكانيات المادية والوسائل التكنولوجية والمعامل الحديثة إلى حد كبير وعلى القائمين على هذه الكليات وعلى وحدات الجودة داخلها مراقبة ومتابعة تنفيذ بقية خطة التطوير بالجدية الواجبة سواء فيما يتعلق بإتقان المادة العلمية وإعادة تحديثها باستمرار أو باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والاستفادة من المعامل الموجودة، وكذلك مراعاة الجودة فى تنفيذ التدريب الميدانى للطلاب. ويجدر بوزارتى التربية والتعليم العالى أن يفكرا معًا فى شراكة يتم بموجبها تخصيص مدارس بعينها تكون تابعة لكليات التربية بالمحافظات المختلفة لتكون هذه المدارس أشبه بمعمل تابع للكلية للتدريب العملى فيه على طرق التدريس الحديثة مما يوفر فرصة جيدة للتأهيل السليم لمعلمى المستقبل ولا غرابة فى ذلك فقد كان هذا الأمر معمولاً به فى بداية نشأة معاهد المعلمين العليا وقبل أن تتحول هذه المعاهد إلى كليات تربية.

ولعل من أبرز ما لوحظ خلال هذا المؤتمر تلك الزيادة المطردة فى إنشاء كليات التربية فى العالم العربى وخاصة فى السودان البلد المضيف حيث تضاعفت أعداد كليات التربية وهذه الزيادة الكمية تثير دائمًا التساؤل عن أمرين؛ **أولهما** : مدى جودة تأهيل خريجى هذه الكليات التى ربما تتأسس بدون كوادر تدريسية مؤهلة ولديها الكفاءة والكفاية؟! **وثانيهما** : مدى حاجة سوق العمل إلى هؤلاء المعلمين وخاصة إذا لم يكونوا مؤهلين التأهيل المناسب والذى يلبى الحاجات المتطورة لسوق العمل؟! ولعل ذلك هو ما دفعنى إلى الإشارة إلى إمكان تحويل الاهتمام من إنشاء كليات التربية إلى إنشاء كليات لرياض الأطفال حيث لا يزال الاهتمام محدودًا بتخريج المعلمة المؤهلة للتعامل مع الطفل فى هذه المرحلة السنية المهمة من 3 - 6 سنوات رغم أنها السنوات التى تتشكل فيها قدرات الطفل العقلية ويمكن فيها اكتشاف قدراته الخاصة ومواهبه إذا اكتشفت وركزت المعلمة على تنميتها وتوجيهها التوجيه السليم من خلال طرق التعليم غير التقليدية المدروسة جيدًا لدى هذه المعلمة المؤهلة. وإذا ما فعلنا وركزنا عليه لأصبح لدينا الأطفال الموهوبين الذين يملكون قدرات إبداعية متنامية وقادرة على الاستيعاب السريع فى مجال موهبتها ولأصبح لدينا الشباب النابغين فى كل المجالات .

إن الاهتمام الذى توليه دولنا العربية للتعليم الأساسى ينبغى أن يواكبه ويعلوا عليه اهتمامًا بمرحلة الطفولة المبكرة فى سن ما قبل المدرسة حيث من الضرورى أن يتعامل مع الطفل فى هذه السن معلمة روضة مؤهلة قادرة على تعليمه من خلال اللعب وقادرة على اكتشاف مواهبه وتنمية قدراته الإبداعية بوسائل غير تقليدية تدربت عليها جيدًا فى الكليات المتخصصة برياض الأطفال والطفولة المبكرة. وقد لاحظت حين الإشارة إلى تجربة مصر فى إنشاء أول كلية متخصصة فى رياض الأطفال منذ عام 1988م والتوسع فى إنشائها حتى بلغت حتى الآن ست كليات، لاحظت اهتمام الزملاء العرب من عمداء كليات التربية بهذا الأمر وطلبوا المساعدة فى إنشاء كليات متخصصة فى تربية الطفل حتى

تتكامل المنظومة التى تتولى تربية وتعليم النشء منذ الطفولة المبكرة وحتى إتمام الشهادة الثانوية .

ولعل من المناسب هنا التأكيد على أن قضية تطوير المحتوى الدراسى وتحديث طرق التدريس هى العنصر الحاسم فى إعداد المعلم سواء معلمة الروضة أو معلم التعليم الأساسى والثانوى حيث أن بعض الأبحاث التى نوقشت قد لاحظت التدنى الواضح فى المحتوى الدراسى للمقررات الدراسية فى كليات التربية وكثرة الحشو والتكرار وغياب التحديث والإبداع فى هذه المقررات من قبل الأساتذة الذين لا يحرصون على تطوير مادتهم العلمية ويبقون عليها كما هى لعشرات السنين. كما لاحظت أبحاث أخرى أن الطرق التقليدية فى التدريس لا تزال هى السائدة رغم أننا نعيش عصر التكنولوجيا المتقدمة ونعيش عصر الفضائيات والإنترنت وكلها وسائل تكنولوجية لو أحسنا استخدامها لتغيرت صورة نظمنا التعليمية ولحدثت ثورة فى طرق التدريس فى جامعاتنا وبالتالى فى مدارسنا؛ فالثورة المعرفية الهائلة التى أصبحت سمة واضحة من سمات القرن الواحد والعشرين تتيح لنا أن نركز فى نظمنا التعليمية من حيث المحتوى ومن حيث طرق التدريس على منهج مفاده: "**بدلاً من أن تحشو رأسى بمعلومات للتلقى والحفظ علمنى كيف أحصل على المعلومات بنفسى**". إن هذه الرؤية المبسطة الماثلة فى هذه العبارة السابقة هى الرؤية التى تمثل الثورة الحقيقية فى مجال التعليم والتعلم فى عالم اليوم؛ فبدلاً من أن نركز فى مناهجنا وفى طريق تدريسها على إكساب الطالب ذلك الكم الهائل من المعلومات فى أى مقرر دراسى يدرسه، علينا أن نركز على تدريبه على كيفية الحصول على هذه المعلومات من مصادرها المتنوعة ورقية كانت أو الكترونية أو متحفية أو معملية بنفسه، إن اكتشاف الطالب للمعلومات بنفسه هو الذى سيتيح له فى المستقبل طرق الإبداع فى أى مجال معرفى سيستهويه ويتخصص فيه؛ فضلاً عن أنه يمثل المرتكز الأول من مرتكزات التفكير العلمى، ذلك التفكير العقلى المنظم الذى يمثل فى عالم اليوم الأساس فى التقدم الحضارى والإبداع العلمى على حد سواء.

إن مستقبل الأمة وليس فقط مستقبل التعليم أو مستقبل كليات التربية فى مصر والعالم العربى متوقف على بث روح التفكير العلمى فى مجتمعنا وبين شبابنا؛ فالتفكير العلمى هو الأسلوب الوحيد الذى يتيح لنا تشخيص كل مشكلاتنا التربوية والتعليمية التشخيص الموضوعى السليم، وهو كذلك الأسلوب الوحيد الذي بموجبه يمكن تحديد الخطوات الواجبة لحل هذه المشكلات والتغلب عليها. وهو بوجه عام الأسلوب الوحيد الذى يمكننا من أن نتحول في كل حياتنا من حال التخلف والجمود الذى نحن فيه ونعانى منه إلى حال التقدم والإبداع الذى نطمح إليه ونتمناه جميعًا لمجتمعنا ولأمتنا . إن التفكير العقلى والعلمى المنظم هو طريقنا ليس إلى التقدم فى كل مجالات الحياة فقط، بل هو طريقنا الوحيد للحاق بركب التقدم العالمى والمنافسة فيه .

(8)

لغة الشباب المصرى بين التمرد والانتماء

يسود بين الشباب المصرى هذه الأيام مفردات لغوية غريبة خارجة عن السياق العام للغتنا القومية؛ فلا هى ألفاظ عربية ولا هى ألفاظ عامية شائعة، بل هى ألفاظ غريبة تمثل رطانة خاصة بين شباب الوطن متعلمين ومهنيين على حد سواء. وهذا مصدر قلق كبير بالنسبة لعلماء اللغة وللحريصين على مستقبلها ومستقبل ثقافتنا العربية ومستقبل الشباب نفسه؛ فهذه اللغة تكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن أن الشباب رافض للغته التى يستخدمها الكبار ورافض للأطر الإجتماعية والسياسية والثقافية التى تعبر عنها هذه اللغة .

وبالطبع فإن هذا الرفض وذلك التمرد على اللغة السائدة والثقافة السائدة له أسبابه كما أن له دلالاته ؛ أما الأسباب فتتلخص فى شعور هؤلاء الشباب بالاغتراب رغم أنهم يعيشون بين ذويهم وداخل وطنهم فقد تقطعت بهم سُبل التواصل مع ذويهم لأنهم لا يفهمونه ولا يسعون لحل مشكلاتهم ولا يصغون حتى إلى هذه المشاكل ويكتفون فقط بتدبير المأكل والملبس لهم وإن كانوا يعانون معهم من شرور البطالة التى يرزح تحتها هؤلاء الأبناء بعد أن عانوا معهم سنوات وسنوات فى سبيل تأهيلهم وتعليمهم .

ولا شك أن هذه الرطانة المستحدثة بين الشباب لها مصدرها الخارجى الذى يبدو فى تأثرهم بلغة الشباب الغربى من خلال مشاهدة التليفزيون والفضائيات، تلك اللغة الساخرة التى تعبر عن تفكك العلاقات بين الأفراد فى الغرب وتكشف عن شعور الشباب الدائم بأهمية الاستقلالية فى التصرف مهما كانت النتائج ومهما كانت صور الانحراف التى يمارسها هؤلاء الشباب حتى يثبتوا

ذاتهم واستقلاليتهم عن أسرهم وعن مجتمعهم وإذا كان هذا التأثر بالشباب الغربى مصدرًا من مصادر هذه اللغة الغريبة بين شباب الطبقة العليا، فإن الحقيقة الأخرى التى ينبغى أن نلتفت إليها أن الشارع المصرى وما يحدث فيه يعد مصدرًا أساسيًا من مصادر هذه الرطانة التى يستخدمها الشباب إذ أن لغة الشارع الآن يسودها الفهلوة وحب الظهور من فئات عديدة من المجتمع وخاصة فى ظل هذا الإنفتاح الاقتصادى الذى أفرز طبقة رأسمالية شديدة الثراء أنتجت شبابًا مستهترًا يزهو بقيم التغريب والانعزال عن المجتمع كما أفرز على الجانب الآخر طبقة تعيش تحت خط الفقر وهذا التفاوت الإجتماعى وتقلص الطبقة الوسطى أفرز لدى الفئات الأدنى من هذه الطبقة الفقيرة نوعًا من التمرد على كل القيم والتقاليد الإجتماعية وكذلك اللغوية .

إن المفردات اللغوية السائدة بين هولاء وأولئك سواء كان مصدرها غربى أو مصدرها الشارع المصرى ذاته ، مفردات مفادها أنهم سعداء بانعزالهم عن ذويهم ومجتمعهم وليس أدل على ذلك من مفردات يرددها هؤلاء الشباب مثل "إحلق له" أو "نفض له" تعبيرًا عن تجاهل ما يقوله هؤلاء سواء كان الآباء أو الإخوة الكبار أو رؤسائهم فى العمل أو أساتذتهم فى الجامعة.. إلخ أو "ابعته" أى اخدعه واكذب عليه حتى نضحك على تصرفاته دون أن يدرى!

إنهم يعيشون حالة من الخواء والفراغ الثقافى للدرجة التى يعبرون فيها عن عدم رضاهم عن الحياة التى يعيشونها بقولهم "الأبلتين لدع فى دهاليز الحياة" أى أن الحياة أصبحت خربة وليس فيها ما يسعدهم! وبدلاً من أن يحاول هؤلاء الشباب البحث عن معنى محدد للحياة بالعمل أو على الأقل البحث عن عمل أو مواصلة الدراسة أو الإنشغال بأى شىء مفيد يتجهون إلى ممارسة مظاهر فاسدة مثل التدخين أو الإدمان بقولهم "اعمل دماغ". وبعد أن يفعلوا ذلك يبدأون فى ممارسة المشاحنات فيما بينهم حتى يلفتوا الأنظار مستخدمين عبارة "إديها جاز" أو "شعللها" أو يبدأون فى معاكسة الفتيات فى الشارع أو فى الأسواق

وأمام المدارس؛ فهذه فتاة "موزَّة" أو "أوزى" أو هذه "استوك بيتوك" أو "أوكشة" وكلها مفردات تعنى الفتاة الجميلة المملوءة أنوثة، وتلك فتاة "زى الكرة" أو "دايس عليها القطر" أو "أتوبيس راجع بضهره" أو "صب حتة واحدة" كناية عن أن هذه الفتاة ليست جميلة . ويظل الشاب من هؤلاء يعاكس فتيات الشارع إلى أن تقع فى حبائله فتاة "أوجو" أى فتاة من ذوى العلاقات المتعددة والتى يسهل التأثير عليها .

وإذا لم يجدوا ما يفعلونه أو ضاقوا من التسكع فى الشوارع ومعاكسة الفتيات فإن أحدهم يقول "أعلن فرارى" أى سأنسحب من الجلسة والآخر يقول أما أنا "فهأنتخ" أى سأجلس هنا منتظرًا الفرج! أو يقول "أنا مستكانيس كده" أى أنه مرتاح على هذا الوضع!

وإذا كان صاحبنا من طبقة الموظفين فهو يرفع شعار "أبجنى تجدنى" أو "انجز بالونجز" وكلاهما يعنى أن سيادته يمكن شراؤه بالمال وإذا كان لديك أى مشكلة فهو قادر على حلها إن دفعت له ثمن سجائره! أما إذا كانت المشكلة عويصة فهى لا تحل بالقروش أو بالجنيهات وإنما بـ"الأستك" أو بـ"الأرنب" والأول يعنى الألف جنيه والثانى يعنى المليون!

وإذا نظر إليه زميله فى العمل متعجبًا مما يقوله أو ما يفعله فسيقول له "أنت بتهَوبص علىَّ" أى أنت أدرى الناس بما نفعل فلا تتظاهر بالغباء!، أو يقول له "البوله دى بتاعتى" أى أن هذا موضوعًا يخصه ولا ينبغى أن يتدخل فيه أحد! أما إذا ضايقه هذا الزميل فلا مانع من أن يقول له "ماتخلنيش أرَقَّد لك" وهو هنا يهدده بالشر ويتوعده بالإيذاء، ولا مانع أيضًا من أن يقول له "حأحط عليك" أى أننى سأتصيد لك الأخطاء التى تقع تحت طائلة القانون! وإذا ما أراد هذا الزميل أن يستميل صاحبنا حتى يتعاون معه على الشر فإنه يقول له: "ساستمنى" أى اكشف لى الحقيقة حتى يكون نظامنا واحد أو يقول له "خدنى تحت جناحك" أى علمنى ما تفعله حتى نتقاسم المكاسب .

وقد درج الشباب على تصنيف بعضهم البعض عبر مصطلحات متعددة، فهذا "جهبز" أى عبقرى ولديه قدرات ابتكارية متنوعة، وذاك "جون" أى متعدد العلاقات الغرامية، وهذا "جعِر" أى كثير الصياح بدون لزوم، وذاك "حاتى" أى صاحب جاه وله سلطان ونفوذ بما يمتلكه من مال، وهذا "حافرتى" أى لديه الخبرة اللازمة للتعامل مع الحياة وخبير فى كثير من شئونها وذاك "حانوتى" أى أنه لا يفيد فى شىء، وهذا "خيشة" أى شاب جاهل وغبى، وذاك "خلبوص" أو "خنفس" أو "رَوش" أو "حرك" وكلها تدل على الشاب المستهتر الذى قد يظهر غير ما يبطن ويتمسك بالمظاهر. أما ذاك الشاب فـ"دباليمو" أى حاصل على أحد الدبلومات الفنية. وذاك آخر "زومبجى" أو "إشاعاتى" بمعنى أنه شاب ماهر فى تدبير المقالب للآخرين والإيقاع بهم من خلال ما يصدره من إشاعات حولهم أو فيما بينهم . أما هذا الشاب فـ"سكامونس" أو "سكامونس خالص" أى أنه مثل الفتاة اللذيذة ذات الملامح الطفولية. وذاك شاب "سلوع" أو "سفروت" أى رفيع جدًا أو قصير جدًا.

أما هذا فمثل "سنافور المحطة" أى طويل جدًا ونحيف. وهذا "سيكة" أى مجند يعمل خادمًا للضابط، وذاك "سيطة عنب" أى عبيط. أما الآخر فهو "سلبوتة" أى شاب عادى لا يميزه شىء، أما هذا فهو "سِرماح" أى شاب يمشى على هواه وكثير العلاقات النسائية أما ذاك فهو "شنكح" أى شخص مرح وإن اختلط مرحه ببعض الجهل والعبط .

وهذه مجرد نماذج فقط من قاموس طويل ومتنوع ابتدعه الشباب المصرى ليحيا به منغلقًا على نفسه مع أقرانه سواء كانوا من أصدقاء المدرسة أو الشارع أو النادى. إنه قاموسهم الخاص الذى ينفصلون به عنا ويسعدهم أننا لا نفهمه حينما يتكلمون به. إنه جزء من اغترابهم عن ذويهم وعن مجتمعهم وهو فى ذات الوقت القاموس الذى اخترعوه لكى يعبروا - دون أن يشعروا بذلك بوضوح - عن رفضهم للغتنا العربية الفصحى الجميلة ربما احتقارًا لها أولنا وربما لعدم إلمامهم بجمالها وعدم قدرتهم على الاستمتاع ببلاغتها وعبقرية مفرداتها. والأرجح

بالطبع هو الاحتمال الأول. ولذلك فالأمر جد خطير إذ ينبغى أن تنتبه كل فئات المجتمع وكل المعنيين من علماء اللغة وعلماء الاجتماع وعلماء النفس وقبل هؤلاء وأولئك المفكرون والساسة إلى خطورة هذه الظاهرة ودراستها والعمل على مواجهتها. وفى اعتقادى أن مواجهتها يتطلب تضافر جهود كل مؤسسات الدولة بالإضافة إلى جهود علمائها فى إطار خطة قومية تعمل على إعادة الانتماء إلى الشباب ومعالجة مشكلاتهم؛ فالقضية ليست قضية لغة خاصة يستخدمها هؤلاء الشباب بل هى قضية دلالة استخدام هذه اللغة وآثارها على لغتنا القومية وهويتنا الحضارية.

وفى اعتقادى أن استعمال الشباب لهذه اللغة الخاصة بهم لا تعد تمردًا على المجتمع بقدر ما هى نوع من الهروب من وطأة هذا المجتمع وعدم مراعاته لمشاكلهم ومتطلباتهم. وفى اعتقادى أيضًا أن على الكبار التفاعل مع هذه اللغة واحترامها وعدم الاستهزاء بها وخاصة ما لا يتعارض منها مع الآداب العامة فى المجتمع . إن الجانب الأكبر من المسئولية عن هذه الرطانة اللغوية بين الشباب إنما يقع على قادة المجتمع فالكثير من هذه الألفاظ عبارة عن مصطلحات أجنبية محورة وسببها واضح أن الكثير من الجهات التعليمية وجهات العمل أصبحت تتعامل باللغات الأجنبية ولم تعد تحترم بالتالى اللغة العربية. إن انتشار المدارس الأجنبية والجامعات الأجنبية بل انتشار البرامج الخاصة باللغات الأجنبية بالجامعات الحكومية ليست مسئولية الشباب بل هو مسئولية النظام التعليمى الذى سمح بهذه الإزدواجية فى نظامنا التعليمى. وما تقدمه الدراما العربية والفضائيات العربية ليس مسئولية الشباب الذى يتأثر بها بل مسئولية صناعها الذين تناسوا الهوية القومية والتعبير عن التقاليد العربية الأصيلة وبدأوا موجة من التغريب والتعبير عن أسوأ ما فى مجتمعنا وكشف عوراته والتركيز على لغة "الحوارى" و"العشوائيات" . لقد تناسى صناع الدراما أنهم إنما يقدمون فى فنهم القدوة للشباب وأن الفن يرقى الذوق والأخلاق ويصنع التقدم وليس مجرد تسجيل لأسوأ ما فى الواقع .

إن استيعاب الشباب وحل مشكلاتهم بما فيها هذه المشكلة اللغوية مسئولية الكبار وهذه المسئولية تقتضى ما يلى لمواجهة هذه الظاهرة :

أولاً : إصدار التشريعات اللازمة للحد من ظاهرة التغريب اللغوى فى المجتمع المصرى بما فى ذلك الحرص على تعريب النظام التعليمى واستخدام اللغة العربية كلغة رسمية فى كل جهات العمل داخل مصر واستخدامها فى أسماء المحلات وكل ما يخص الحياة التجارية والاقتصادية.

ثانيًا: الحرص على أن يعبر الفن والدراما عن أفضل ما فى المجتمع بل والحرص على تقديم صورة لما ينبغى أن يكون عليه هذا المجتمع وقدوته لغويًا واجتماعيًا. فالفن رسالة قبل أن يكون تجارة أو ترفيهًا .

ثالثًا : إن دور الإعلام المصرى والعربى فى غاية الأهمية فالحرص من جانب مقدمى البرامج والمتحدثين فيها على استخدام لغة عربية سليمة وراقية وسلسة مسألة ضرورية. ولا يخفى علينا ما تمتلئ به البرامج الفضائية الآن من لغة ركيكة ملؤها السباب واستخدام الألفاظ البذيئة فلابد أن يتوقف كل هذا إذا ما أردنا الإرتفاع بمستوى الرسالة الإعلامية .

رابعًا : إن على علماء النفس وعلماء الاجتماع دورًا فى دراسة هذه الظواهر السلبية التى تسود بين شبابنا بما فيها الظاهرة اللغوية واقتراح الحلول المناسبة فى ضوء هذه الخطة الشاملة لمواجهتها.

خامسًا : إن كل ما سبق وما قبله وما بعده تقع مسئولية كبيرة فيه على حكومتنا والمجالس النيابية والتشريعية وهيئات المجتمع المدنى فى بلدنا. فالشباب وتربيتهم وحل مشكلاتهم وأخطرها المشاكل التعليمية ومشكلة البطالة مسئولية الجميع ولذلك يجب أن يتشارك الجميع فى مناقشتها ووضع الحلول الفورية لها؛ إذ أن قيم الانتماء والمواطنة التى نريد للشباب أن يتمتع بها لا يمكن أن يتوافر لها المصداقية إلا بحل هذه المشكلات التى تعوق هؤلاء الشباب عن المشاركة الإيجابية فى الحياة بكل صورها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا .

(9)

تأثير العولمة على أخلاقيات الشباب العربى

لا شك أن «العولمة» تعد أهم مقومات العالم المعاصر، حيث أخذت المساحة الأكبر من الحوار والنقاش على الساحة العالمية فى النصف الثانى من القرن العشرين فضلاً عن أنها لا تزال تمثل فى مطلع القرن الحادى والعشرين ظاهرة الظواهر فى كل مجالات الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية على الصعيد العالمى .

إن العولمة فى اعتقادنا ظاهرة تاريخية يقصد بها بوجه عام ذلك التقارب الذى حدث بفعل آليات وعوامل تكنولوجية عديدة استحدثت بين الشعوب والدول للدرجة التى دعت البعض إلى القول بأن العالم صار أشبه بقرية واحدة وقصدوا بذلك أن الكل يتأثر ويؤثر فى الكل نتيجة سرعة انتقال المعلومات وسرعة انتقال رؤوس الأموال والأفراد والسلع ونتيجة التشابه الذى بدأ يتنامى ويزداد بين ثقافات الشعوب المختلفة للدرجة التى أصبح من الممكن فيها الحديث عن خصائص واحدة يشترك فيها معظم الناس فى أرجاء العالم، وجملة هذه الخصائص تتبدى بوضوح فى معظم شباب العالم الآن؛ فالشاب "المعولم" هو ذلك الشاب الذى تراه فى جميع الأحوال أنيقًا يلبس الزى الغربى المعتاد، ففى الصباح كما فى المساء تجده يلبس إما الكاجوال المتمثل فى البنطلون الجينز والتى شيرت أو تلك البدلة الأنيقة ذات الجرافتة الشيك حسب موضة العام وتجده فى معظم الأحوال حاملاً "اللاب توب" والتليفون المحمول آخر موديل. وهو الذى لا يتحدث إلا بلكنة تنم عن أنه يجيد اللغات الأجنبيةوخاصة اللغة العالمية الشائعة: اللغة الإنجليزية. وهو الحريص على أن يتصفح المواقع المختلفة للشبكة الدولية

للمعلومات (الإنترنت) ويتباهى بأنه يحمل سيرة ذاتية C.V تتضمن حصوله على الشهادة الدولية لقيادة الحاسب الآلى ICDL وعدة دورات متقدمة فى اللغة الإنجليزية أو لغة أجنبية أخرى .

وكثيرًا ما يحب أن يلتحق بعد تخرجه من الجامعة سواءً كانت خاصة أو حكومية ويفضل أن تكون الجامعة الأمريكية أو الألمانية أو الفرنسية مثلاً، يحب أن يلتحق بوظيفة فى شركة من الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات حتى يحصل على راتب شهرى بالدولار يفوق ما يحصل عليه والديه فى كل سنوات خدمتهم الحكومية أيًا كانت المهنة التى يعملان بها وأيًا كانت سنوات خبرتهم فى هذه الوظيفة الحكومية أو تلك. وقبل كل ذلك وبعده فهو عادة ما يفضل أكل الوجبات الجاهزة "التيك أوى" التى تعدها مطاعم بعينها على الطريقة الأمريكية ولا يُرى إلا وفى يديه "الكانز" و"البيريل" والسيجارة المارلبورو أو الكنت.. إلخ.

والحقيقة أن هذه الخصائص السابق الإشارة إليها للشباب المعولم إنما هى فى معظمها خصائص إيجابية لشاب نجح فى أن يلتقط الخيط الإيجابى لعصر العولمة ونجح فى أن يتعامل مع هذا العصر بآلياته ومؤهلاته ومن ثم فهو شاب عصرى ناجح بالمقاييس المعرفية والاقتصادية وإذا ما أضاف إلى تمتعه بالمؤهلات السابقة كونه شخصًا متواضعًا تقيًا متحليًا بالفضائل الأخلاقية والدينية التى تمثل العنصر الأهم فى هويتنا الثقافية القومية لكان بكل المقاييس النموذج الأمثل للشاب الذى نطمح أن يكون عليه كل أبنائنا؛ فنحن نطمح أن يكون شبابنا شبابًا عصريًا يمتلك المعرفة بكل آليات العصر متمسكًا بتلابيب كل مقوماته الإيجابية من تفكير علمى منظم وقدرات خاصة فى التواصل مع الآخرين ومنافستهم فى كل مجالات العمل المختلفة، وفى ذات الوقت يكون شبابًا متمسكًا بكل قيم هويته الأخلاقية والدينية حيث أن هذه القيم الأخلاقية والدينية التى تمثل عناصر هويتنا القومية هى التى ستجعله قادرًا - رغم تعامله مع الآخر بلغته وآلياته العصرية - على توظيف كل إمكانياته المعرفية وإبداعاته

العلمية لخدمة مجتمعه وبيئته فى المقام الأول، وستجعله بحق إبنًا لهذا المجتمع وقوة دافعة لتقدمه ورفعته .

وفى المقابل ستجد شبابًا معولمًا من نوع آخر، وهؤلاء الشباب قد يشتركون مع أقرانهم السابقين فى المظهر الذى يظهرون به وفى امتلاك ثقافة العصر وآلياته لكنهم يبرعون فى تحويلها إلى تحقيق أكبر قدر من السعادة الفردية الزائفة حيث تجد هذا الشاب يجلس خاملاً بالساعات أمام جهاز الكمبيوتر يتصفح المواقع الإباحية ويدير المحادثات (الشات) مع فتيات ساقطات وشباب فاسد منحل أخلاقيًا، ويبحث عن كل ما يقوى لديه القدرة الجسدية على ممارسة الرذيلة فيتجه إلى إدمان المخدرات بأنواعها، ويبحث عن التمويل اللازم لممارسة اللاأخلاقية تلك بالسطو على حسابات غيره من البنوك وبطاقات الائتمان عبر إتقان آليات الهاكرز المعروفة والمتجددة وذلك بعد أن يكون قد جرب وقام بكل وسائل النصب والسرقة من المحيطين به ومن نظرائه .

إن هذين النمطين من أنماط الشباب المعولم فى عصرنا يمثلان فى الحقيقة استثناء من الظاهرة، ظاهرة الشباب المعولم، فالواقع يشير إلى أنه من النادر أن تجد ذلك الشاب الذى يمتلك المهارات التى تؤهله للمنافسة العالمية فى عصر العولمة وفى ذات الوقت تجده من الملتزمين أخلاقيًا ودينيًا فمن المقولات الشائعة لدى الكثيرين من دعاة العولمة "أنه لا سبيل لفصل علمنة المجتمع عن عولمته" وهذه إشارة إلى أنه لا يهم فى عصر العولمة أن نتحدث عن قيم أخلاقية ودينية لأن أساس التقدم فى هذا العصر هو امتلاك آلياته العلمية والتفوق الاقتصادى وتحقيق القيادة من خلالها، وعلى الجانب الآخر فالقليل من شبابنا هو الذى انجذب ناحية الانحراف الأخلاقى بفعل ثقافة وآليات عصر العولمة.

وعلى ذلك فإن الخلط بين التوجه الإيجابى والتوجه السلبى هو السمة السائدة بين شبابنا؛ فقد اختلطت لديهم القيم الإيجابية بالقيم السلبية لعصر العولمة نتيجة انعدام الوعى بالمعنى الحقيقى للعولمة ونتيجة لعوامل اقتصادية

وسياسية واجتماعية عديدة فى مجتمعاتنا العربية تؤدى دومًا إلى إحباط الشباب وفقدانه للهدف مما يؤدى إلى ذلك التوهان وتلك الحيرة التى يعانى منها بين أن يكون غربى الثقافة والهوى قاطعًا صلته بثقافته القومية وقيمه الأخلاقية والدينية، وبين أن يتحصن فى ثقافته القومية ويتمسك بقيمه الدينية والأخلاقية رافضًا الثقافة الغربية ومستجدات العصر كلها!

وعلى ذلك فإن توعية شبابنا بظاهرة العولمة فى جوهرها ومظاهرها مسألة ضرورية ، فالمقصود الشائع عن العولمة باعتبارها تمثل تحولاً اجتماعيًا جذريًا سيجعل من المجتمع الإنسانى مجتمعًا موحدًا فى جوهره ومظاهره مسألة لم تتحقق بعد، وهى لن تتحقق "فالإختلاف بين قطاعات البشر من ناحية نمط الحياة ورصيد المعتقدات تعتبر أكبر والعناصر المشتركة أكثر عمومية من أن تسمح لنا ولو بتصور وجود ثقافة عالمية" على حد تعبير أنتونى سميث.

ولذلك فإن احتمالات نشأة ثقافة عالمية موحدة تعد ضعيفة - فى نظر مايك فيذرستون رغم كثافة التدفقات الثقافية العالمية وسرعتها فى تدعيم الشعور بأن العالم كيان واحد. فهناك عوائق كثيرة تحول دون عولمة الثقافة، تلك الثقافة الغربية الأمريكية التى يراد أن يتقولب فيها وتتأثر بها كل شعوب العالم. فأمركة العالم ثقافيًا واقتصاديًا هو المقصود الفعلى للعولمة، وهذه الأمركة لن تتحقق رغم كل ما نشاهده الآن من صور التأثر بالثقافة الأمريكية فى شتى الجوانب. وما ذلك إلا استنادًا إلى الفهم الواعى لحقيقة أن البشر خلقهم الله مختلفون فى كل شىء فكيف نتصور ولو نظريًا أنه يمكن صبهم فى قالب ثقافى واجتماعى واقتصادى واحد . إن سلبيات هذا التصور الخاطئ لقولبة البشر منها:

1 - القضاء على التنوع الذى خلق به الله البشر؛ فالبشر أجناس مختلفة وبيئات متفاوتة وظروف اجتماعية واقتصادية متنوعة. ولا يمكن تحت أى ضغوط وبأى وسائل تكنولوجية مهما بلغت درجة تأثيرها أن يقضى على كل هذه الاختلافات التى فرضت هذا التنوع البشرى المحمود.

2 - وأد الإبداع ، فالتنوع البشرى القائم على فردية الفرد واختلاف البيئات والظروف التاريخية سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، هو أكبر دافع لتنوع الإبداع البشرى وأهم منابع الثقافات المتنوعة وهو الذى يجعلنا دائمًا نتحدث عن "ثقافات" متنوعة وليس عن ثقافة واحدة بصيغة المفرد .

3 - إن محاولة تنميط الثقافات البشرية وقولبتها فى ثقافة واحدة هى الثقافة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا يعنى مخاطر شتى حيث أن الثقافة الغربية عمومًا والثقافة الأمريكية على وجه الخصوص معروف أنها على حد تعبير أحد الفلاسفة ثقافة البُعد الواحد .

4 - الاتجاه نحو تغليب القيم اللذية على القيم الأخلاقية والدينية فالإشباع المادى لرغبات الجسد هى المقصود الأهم للثقافة الغربية السائدة. وهذا من شأنه الإخلال بالتوازن داخل الإنسان . وكم نادى الفلاسفة والمفكرون بضرورة إعادة هذا التوازن المفقود فى الثقافة الغربية والأمريكية المعاصرة دون جدوى .

5 - فقدان الانتماء القومى لصالح الانتماء الكونى؛ فالفرد فى زمن العولمة يعد فى نظر نفسه وفى نظر دعاة العولمة فردًا كونيًا ومواطنًا عالميًا مما يقلل لدى أى فرد فى أى دولة وفى أى مكان فى عالم اليوم انتماؤه إلى بلده وإلى قيمه المحلية .

6 - اتساع موجة التغريب بين الشباب فهم لم يعودوا ينتمون إلى مجتمعهم المحلى بقدر ما يتفاخرون بإنتمائهم إلى ثقافة غازية غريبة عنهم وعن بيئتهم المحلية وعن معتقداتهم الأخلاقية والدينية الأصيلة .

7 - شيوع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة يعد نتيجة طبيعية لسيادة ثقافة الإشباع الجسدى، فما دامت الغاية هى إشباع رغبات الجسد فلا يهم من أى وسيلة أحصل على هذا الإشباع ومن هنا تتردى العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة، بين الآباء والأبناء ويتمرد الشباب على كل ا لروابط والقيم الأسرية والاجتماعية.

8 - تكريس ثقافة التفاوت الرهيب بين الأثرياء والفقراء؛ إذ من شأن ما يسمى بالعولمة الاقتصادية أو الاقتصاد الكوكبى تحول الشركات متعددة القوميات إلى شركات عابرة للقوميات يمكنها التلاعب بإقتصاديات العالم والتساؤل هو : ماذا ستفعل الشعوب إزاء تلك الشركات الرأسمالية النفاثة التى تعمل وفقًا لمبدأ "إما أن تأكل أو تُؤكل" على حدتعبير مدير إحدى الشركات الأمريكية. إن تلك الرأسمالية النفاثة تصر على أن تصل إلى أكبر قدر من تكديس الثروة فى يد أصحاب المشروعات الكبرى ولا تترك للآخرين إلا الخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية التى تهدئ خواطرهم المحبطة على حد تعبير مؤلفى كتاب "فخ العولمة" .

ولعل السؤال الآن هو : كيف نواجه هذه الآثار السلبية لثقافة ولأخلاقيات العولمة وكيف نجنب شبابنا الوقوع فى براثنها والتأثر بها؟!

(10)

نحو استراتيجية مقترحة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة على أخلاقيات الشباب

بداية لابد من التأكيد على ضرورة الاستفادة من آليات عصر العولمة؛ فالتعامل معها بإيجابية يجعل من شبابنا قادرًا على التعامل مع العصر بآلياته المعلوماتية والتعليمية والتدريبية وتجعله قادرًا بالتالى على المنافسة فى سوق العمل الدولى فليس الشباب العربى بأقل قوة أو قدرة من شباب الهند أو اليابان أو الصين أو ماليزيا أو غيرها، فهو قادر إن أحسنا تعليمه وتدريبه وتوجيهه على المشاركة الإيجابية فى حضارة العصر وقادر على الإبداع والمنافسة رغم عظم التحديات وقلة الإمكانيات .

لكن الحرص على التعامل مع الجوانب الإيجابية لعصر العولمة والاستفادة منها لخير أفرادنا ومجتمعنا لا ينبغى أن ينسينا حقيقة أننا كثيرًا ما نفعل الشر فى الوقت الذى نظن أننا نفعل الخير. وفى المقابل كثيرًا ما تكون السلبيات والشرور دافعًا للكثير من الإيجابيات والخيرات. وهذا يعنى أن إدراكنا لسلبيات عصر العولمة التى أشرنا إليها فى المقال السابق هو بداية الوعى بالطريق الصحيح للتعامل معها وتجنيب شبابنا آثارها السلبية.

وفى اعتقادى أن التعامل الإيجابى من جانبنا مع عصر العولمة وخاصة فى جانبها السلبى ينبغى أن يستند على أسس معينة يمكن أن تشكل استراتيجية عربية لمواجهة مخاطر العولمة:

أولاً : تقوية قيم الثقافة القومية فى نفوس الشباب بحيث يشبون واعين

بالقيم والمبادئ الحضارية العربية والإسلامية وخاصة الداعية إلى التوازن بين مطالب العقل والروح ومطالب الجسد، وتغليب المصالح العامة والمجتمعية على المصلحة اذاتية والداعية كذلك إلى قيم التعاون والحوار مع الآخر... إلخ .

إن من شأن تقوية عناصر الثقافة القومية والهوية الحضارية العربية والإسلامية فى نفوس الشباب تكوين ذلك الذى يحلو للبعض تسميته "بالأمن الخلقى" لدى أبناء المجتمع وخاصة من الشباب. وإن كنت أعتقد بضرورة أن يتكامل دور المؤسسات التعليمية والتربوية مع دور الأسرة فى تحقيق ذلك. فضلاً عن أن الأمن الخلقى يتحقق فى الأساس عن طريق الضمير الفردى والالتزام الشخصى الداخلى وذلك لا يتم تكوينه من الخارج بل من داخل الشخص ذاته وحرصه على الالتزام الدينى والأخلاقى والتوافق فى ذات الوقت مع ضرورات الحياة والتطور الذى يلحق بكل نواحيها .

ثانيًا : بناء عناصر القوة الذاتية، فقوة أى أمة - كما قلت فى مؤلفات عديدة سابقة(*) - إنما تنبع من داخلها وليس من خارجها؛ تنبع من إعادة البناء الذاتى لثقافتها واقتصادها وعلومها وتكنولوجياتها وليس بالاعتماد على الآخر أيًا كان ومهما كانت درجة تقدمه وتفوقه .

ثالثًا : تحديث نظمنا التعليمية بحيث يكون أهم عناصرها هو تدريب أبناءنا على التفكير العلمى والفلسفى والنقدى الذى يكسبهم مهارات التحليل والقراءة النقدية لكل ما يطالعونه سواءً من كتب التراث أو من الكتب الغربية ويجعلهم قادرين على مواجهة عصر المعلومات بعقلية نقدية تستوعب كل ما يفيد وتستبعد كل ما يضر ويضيع الوقت ويهدر الجهد، فإذا كان عصرنا معروفًا بأنه عصر المعرفة والمعلومات فالتعامل معه ينبغى أن يكون من خلال استراتيجية

(*) انظر منها على سبيل : فى فلسفة الثقافة ، ما بعد العولمة - قراءة لمستقبل التفاعل الحضارى ، فى فلسفة الحضارة ، بين قرنين - معًا إلى الألفية السابعة ، ضد العولمة . وكلها منشورة إما فى دار قباء أو فى الدار المصرية السعودية بالقاهرة .

مبسطة مفادها: الإقبال على التعامل مع كل جديد بعقلية نقدية مبدعة قادرة على أن تستفيد وتفيد. إن المشاركة فى حضارة العصر ضرورة حتمية ولن تكون المشاركة إيجابية إلا ببناء هذه العقلية النقدية المبدعة .

رابعًا : تقوية دور الأسرة والمجتمع فى إرشاد الشباب للتعامل الإيجابى مع عصر الكمبيوتر والإنترنت وذلك لا يكون إلا بزيادة وعى الآباء والأمهات بضرورة الإلمام بهذه التقنيات الجديدة والتدرب على استخدامها حتى يكونوا مؤهلين لتوعية الأبناء إلى الاستخدام الصحيح لها والحيلولة دون وقوعهم فى الخطأ فى استخدامها، وإبعادهم عن ما يسمى الآن بظاهرة الإجرام الإنترنتى أو الانحراف الانترنتى التى أدت وتؤدى إلى لجوء الشباب من ذوى القدرات العقلية العالية إلى توظيفها لارتكاب الجرائم بطريق الإنترنت مثل أفعال الابتزاز والإفساد المتعمد لأنظمة معلومات الغير أو التهديد أو سرقة الأسرار .. إلى آخر هذه القائمة من الأفعال الإجرامية لمستخدمى الإنترنت بطرق احتيالية يجرمها القانون .

خامسًا : نشر ثقافة الإنترنت فى مجتمعنا المصرى والعربى على نطاق واسع لأنها لم تعد ترفًا الآن، بل أصبحت ضرورة حتمها التطور التكنولوجى المعلوماتى ولابد من التعامل مع هذا التطور بشكل إيجابى. وهذا سيتطلب - حسب روية المختصين - من الجهات التى تملك الخبرة المعلوماتية المتقدمة نظم أمن المعلومات فى الوزارات والهيئات المختلفة رسمية كانت أو أهلية أن تعد العدة لمواجهة المخاطر المترتبة على المعلوماتية ويجب أن ترتكز خطة نشر هذه الثقافة المعلوماتية - الانترنتية على محاور عدة منها : (1) تحذير الأبناء من إعطاء معلومات شخصية عن أنفسهم للأشخاص الذين يتم التعارف بينهم عن طريق غرف الدردشة فى الإنترنت. (2) تحذير الأبناء من مخاطر تنظيم لقاءات مباشرة مع أحد الأشخاص الذين تم التعرف بهم عن طريق الإنترنت دون إستشارة الوالدين أولاً. (3) وضع جهاز الكمبيوتر فى غرفة المعيشة أو أى منطقة مفتوحة فى المنزل أو فى النادى .. إلخ. (4) استخدام أنظمة حماية أو برامج تتيح للآباء معرفة المواقع التى زارها الأبناء عند انشغال أو غياب الآباء أو تمنعهم تلقائيًا من

الدخول إلى المواقع المحظورة. (5) تأمين شبكات الكمبيوتر ضد الاختراق إذ من الحماقة أن يترك المرء أو المؤسسة نظامه المعلوماتى بدون حماية بحيث يسهل الوصول إليه .

سادسًا : وضع تشريعات ومواثيق أخلاقية عربية للتعامل مع الإنترنت بحيث يمكن تنظيم التعامل مع كل تقنياتها ومواكبة التطورات المتلاحقة فى هذه التقنيات، ويمكن من خلالها كذلك وضع سياسة جنائية رشيدة تمكن المختصين من مكافحة جرائم الإنترنت وتدريب العاملين بالقضاء أو بالشرطة على أحكامها وتنفيذ هذه الأحكام .

ولا شك أن هذه القواعد والمواثيق الأخلاقية العربية ستنبثق من المواثيق الأخلاقية الدولية التى تحدد التعامل مع الإنترنت وهى القواعد الأخلاقية بالشبكة الموجهة إلى مستخدميها لضبط تعاملهم مع محتوى الإنترنت وتقنيات الشبكة. وتنقسم هذه القواعد الأخلاقية إلى أقسام؛ فمنها قواعد خاصة باستعمال البريد الإلكترونى وأخرى خاصة بمواقع الحوار والدردشة وهو الاتصال بين شخص وشخص، وقواعد لاتصال شخص بجماعة وقواعد لضمان صيرورة خدمات المعلومات على الإنترنت .

سابعًا : العمل على المشاركة الإيجابية فى المحتوى المعرفى للإنترنت على المستوى الدولى، فالانترنت عكس كل وسائل الاتصال الأخرى المكتوبة والمسموعة يمكننا من أن نحقق ذاتنا من خلاله إذ أننا - على حد تعبير جو ال دى رسناى - أصبحنا فاعلين ومتفاعلين معه ، نتمتع بإمكانية إنشاء النص وطبعه ونستطيع أن نكون منتجنا التليفزيونى الذاتى بفضل الفيديو على شبكة الانترنت، لقد أصبح بإمكاننا إذن أن نشارك فى الفعل ونشارك فى الإبداع، أصبح بإمكاننا أن نتشارك فى التبادل المعرفى؛ فعلى خلاف البريد الالكترونى الذى يقوم بدور تبادل الرسائل أو بعض الاتصالات المسئولة عن تبادل الكلمات، يمكننا أن ننشئ بأنفسنا روابط ضخمة على صحيفة شخصية أو على صحيفة مؤسستنا أو جمعيتنا تحيل شخصًا ما على أى موقع آخر فى أى مكان فى العالم .

وببساطة أصبح بإمكان كلامنا فى أى مكان من العالم أن يكون موثرًا فى الآخرين عبر ما ينشره عليهم من خلال موقعه الخاص على الإنترنت، ومن ثم فكما نتأثر نحن ويتأثر شبابنا بالتدفق المعلوماتى الغربى عبر هذه الشبكة العنكبوتية العالمية، يمكننا ويمكن لأبنائنا التأثير فى هذا المحيط المعلوماتى عبر تدفق معلوماتى عربى - أو بأى لغة أجنبية عالمية أخرى نجيدها - يعبر عن قيمنا وهويتنا ويدافع عن قضايانا وينشر إبداعنا ليطلع عليه العالم الغربى ويتأثر به الناس فى الغرب .

إن العالم الآن عبر هذه الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) أصبح يتجه إلى نوع جديد من المواطنة وإلى شكل جديد من الديمقراطية يمكن أن يتشارك فيه الجميع - رغم اختلاف جنسياتهم وهوياتهم ولغاتهم وقومياتهم - فى الرأى وفى الحكم على الأشياء وفى الاستفادة المعلوماتية المتبادلة. إنها المواطنة والديمقراطية الانترنتية إذا جاز التعبير التى ربما تشكل فى المستقبل القريب هوية جديدة تتجاوز حدود الزمان والمكان المحليين إلى حدود الفضاء اللانهائى غير المحدود. إننا نشهد اليوم انبثاق عالم فضائى جديد يحتوينا ويحيلنا بالضرورة - كما يشير دى رسناى - إلى إشكالية الهوية: فهل نحن مدمجون فى كيان واحد يتجاوزنا أم لنا مبادلات بين أفراد يحافظون على هويتهم الخاصة؟ هل نحن هويات للشبكة العنكبوتية أم نحن الشبكة ذاتها؟ تلك هى المسألة الآن. وعلى حد تعبيره إن نظرية الشبكة تقول إننا الكل والجزء فى آن واحد ، ولكن - وكما يضيف هو - يتعين على السياسة والأخلاق وعلم الأخلاق بل يتعين على بعض الطموحات الروحية أن تجيب على هذه المسألة الأساسية .

والحقيقة أن هذه الاشكالية - إشكالية الهوية فى عصر الانترنت لا تهم كثيرًا هنا إذا ما كان المرء بهويته وقيمه وعقيدته جزءً منها ومشاركًا إيجابيًا فيها. فقد يكون هو - رغم أنه أحد الأجزاء - القادر على أن يؤثر فى الآخرين ويضمهم إلى هويته الحضارية للدرجة التى يمكن أن يتوحدوا معه فيطالبون بما يطالب به، ويدافعون عن ما يدافع عنه ، ويؤمنون بما يؤمن به .

إن صراع الهويات إذا ما تكافأت مع الآخر فى المشاركة من خلال قيمى وعقيدتى وعلمى وإبداعاتى لن يكون ذا قيمة كبيرة؛ لأنه سيكون فى النهاية لصالح المبادئ والقيم الأكثر تعبيرًا عن إنسانية الإنسان والأكثر شمولاً فى نظرتها لعلاقة الإنسان بالكون وبالله وبالآخرين .

إن الصراع هنا سيستبدل بالحوار، والحوار سيمكن الطرف الأكثر إقناعًا من جذب الآخرين فيؤمنوا بما يؤمن به ويدافعون عن ما يدافع عنه . فهل نحن جاهزون لهذا الحوار الإيجابى العالمى عبر المشاركة فى صنع المحتوى المعرفى لهذه الشبكة العنكبوتية الكونية؟ أعتقد أنه سيكون بإمكاننا ذلك لو أحسنا الفهم ولو امتلكنا القدرة على التحليل والجدل والإقناع العقلى وقبل كل ذلك وبعده لو امتلكنا القدرة على الإبداع العلمى الذى يجعلنا قادرين على المنافسة والتفوق. وذلك هو التحدى الحقيقى لشبابنا الواعى فى عصر العولمة والمعلومات.

(11)

الممارسة السياسية داخل الجامعة

الحقيقة أننى لست ممن يرون منع النشاط السياسى للطلاب داخل الجامعة؛ فالجامعة فى اعتقادى هى المعمل الكبير لتربية الشخصية المتكاملة للطالب فى كل مجالات الحياة.

ولا يصح أن نُعمم بعض السلوك الشاذ والمتطرف لبعض الطلاب على جميعهم فنمنعهم من ممارسة أى لون من ألوان النشاط حتى ولو كان النشاط السياسى والانتماء الحزبى لأن هذا النشاط موجود بطبيعة الحال سواءً فى السر أو فى العلن .

وتجربتى الشخصية فى العمل الطلابى توكد ذلك؛ حيث كنت فى مطلع السبعينات من القرن الماضى عضوًا فى لجنة النشاط السياسى والثقافى فى اتحاد طلاب كلية الآداب ثم أصبحت أمينًا لها، وكنا نمارس النشاط السياسى تحت هذا المسمى ونتحاور ونتنافس كطلاب منتمين إلى كتل سياسية معينة أو غير منتمين، ولما كانت المصلحة العليا للوطن فى نظرنا تقتضى الاتحاد فى المطالب السياسية نقوم بذلك، ولما كانت المصلحة العليا للوطن من وجهة نظرنا تتطلب أن نقف كطلاب معتدلين ضد فئة خرجت على الإجماع العام للوطن نقف ضدها ونشكل اتحاد الطلاب المنتخب بعيدًا عن هذه الفئة. وحينما تخرجت وعملت فى سلك التدريس الجامعى وأشرفت على النشاط الطلابى بكلية الآداب - جامعة القاهرة سواءً كرائد للجنة الثقافية أو كرائد للاتحاد لأكثر من خمسة عشر عامًا كانت استجابة الطلاب المعتدلين بانتماءاتهم المختلفة قوية للدرجة التى اتحدوا فيها ووافقوا بعد إجراء الانتخابات على التنازل لبعضهم البعض

وفق مبدأ تداول رئاسة الاتحاد بين "الجوالة" و"الأسر" وتقاسم عضوية اللجان. والطريف أن هذا المبدأ فى تداول السلطة ظل مطبقًا بين طلاب كلية الآداب حتى بعد أن تركت ريادة الاتحاد .

والحقيقة أن الوعى السياسى لشباب مصر فى هذه الفترة أصبح كبيرًا وهو لا يحتاج من وجهة نظرى إلى وصاية بل قد يحتاج منا إلى فقط إلى التوجيه والنصح عن طريق الحوار المباشر بين القيادات الأكاديمية والسياسية والحزبية وبين هؤلاء الشباب، وهم بعد ذلك قادرون على اتخاذ الموقف الذى يكون عادة فى صالح الوطن. فالشباب الجامعى هم وقود الوطنية على مر التاريخ الوطنى وهم القادرون على التعبير الحر عن ما يجول فى المجتمع من رغبة جادة فى تحديث المجتمع وتطويره . وحوارنا معهم ومعرفتنا بمطالبهم والتفاعل مع أحلامهم هو طريقنا الحقيقى إلى المستقبل، فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل. ومن هنا تأتى أهمية أن يتدربوا على الممارسة السياسية الصحيحة سواءً داخل المدارس أو فى الجامعات ليكونوا قادرين بعد التخرج على مواصلة الممارسة الديموقراطية السليمة ومتدربين على تداول السلطة وقادرين على تقبل الآخر والتحاور معه من أجل مستقبل أفضل لأنفسهم ولوطنهم .

(12)

موقف طريف مع شباب الرحلات الجامعية

أنا عاشق للنشاط الطلابى منذ كنت طالبًا ، فقد شاركت فيه طوال سنواتى الدراسية الجامعية كعضو اتحاد طلاب عن اللجنة الثقافية بكلية الآداب- جامعة القاهرة ثم أمينًا للجنة الثقافية ثم رائدًا لها بعد الحصول على الدكتوراه ثم رائدًا لاتحاد الطلاب بالكلية طوال سبع سنوات إلى أن أصبحت بعد رئاستى لقسم الفلسفة عميدًا لكلية التربية بفرع جامعة القاهرة ببنى سويف، وخلال تلك الفترة الأولى من الإشراف على النشاط الطلابى كنت رائدًا لإحدى الأسر الجامعية، واقترح الطلاب القيام برحلة للأقصر وأسوان واستعرضت معهم برنامج الرحلة واطمأننت منهم على صحة إجراءات الحجز ونوعية الطلاب المشاركين وأكدت عليهم أن يكونوا جميعًا من طلاب كلية الآداب، لكن ما أن بدأت الرحلة حتى توالت المفاجآت التى أذهلتنى فقد اكتشفت خلال رحلة القطار إلى الأقصر أن كثيرًا من هؤلاء الطلاب خاصة الذكور ليسوا من الكلية فقلت ليكن المهم أنهم من طلاب الجامعة، ومرت أيام الرحلة التى قضيناها فى الأقصر بسلام وحسب البرنامج الموضوع من القاهرة، لكن حينما ذهبنا إلى أسوان توالت المفاجآت والمواقف المزعجة والطريفة فى آن واحد، فقد اكتشفت بداية أن فندق أمينو بالاس الذى وصفوه فى البرنامج ليس إلا فندقًا صغيرًا يدعى فندق الأمين وأن الحجز فيه لم يتم بجدية ولا حتى حسب العدد فتغلبنا على هذه المشكلة واستقر الجميع فى غرفهم وبدأت ألاحظ بعض علامات العلاقات الخاصة بين بعض الطلاب وبعض الطالبات حينما حاولوا استئذانى فى السهر خارج الفندق فرفضت فامتثلوا كارهين مما دعانى للشك فى أخلاقهم فاضطررت مع إدارة

الرحلة ومشرفيها إلى السهر طوال الليل بين حجرات الطلاب وحجرات الطالبات حتى لا يحدث أى تسلل بين الطرفين ومرت الليلة الأولى على خير. وفى الصباح تخلف بعضهم عن الزيارات المقترحة وفوجئت حين العودة من هذه الزيارات بمعركة تمت فى الشارع الذى كنا ننزل فيه واتضح أن طلابًا من الرحلة كانوا الطرف الأقوى واستخدموا فى هذه الخناقات أسلحة بيضاء استولوا عليها من محال الجزارة فى المنطقة وكانت ليلة ليلاء قضيتها فى أحد أقسام البوليس للإفراج عن الطلاب بعد التصالح. ثم فوجئت فى مساء اليوم التالى بسهر بعض الطلاب فى الخارج فضلاً عن أن طالبة قد اشتكت من أنه قد سُرق منها ما معها من مال وسارعت إلى اتهام عاملات فى الفندق وكانت هذه واقعة غريبة على أهالى أسوان الطيبين المشهور عنهم الأمانة الشديدة. ولذا أبلغت إدارة الفندق قسم البوليس نفسه لأقضى بقية اليوم وتلك الليلة فى القسم محاولاً إنهاء قضية السرقة والتصالح حتى لا يستبقوا الطالبة المبلغة إلى حين انتهاء التحقيق وتم ترضية الطالبة بأن دفعنا لها من جيوبنا المبلغ الذى ادعت سرقته.

ولما تأملت الأيام التى قضيتها ونحن نتجه إلى العودة سالمين بعد كل هذه الأحداث المؤسفة تأكدت أننى أشرفت على رحلة لعصابة وليس لأسرة مكونة من طلاب وطالبات جامعة حيث بدأوا يحكون دون أن يشعروا أننى أسمعهم عن مغامراتهم وعن أن السرقة تمت بين الطالبات وبعضهن وليس للعاملات فى الفندق أى دخل بالموضوع. لقد اسودت الدنيا فى وجهى وتشككت فى صورة البراءة والحيوية التى كنت أحب دائمًا أن أرى فيها طالبات وطلاب الجامعة فقيادات الأسرة خططوا للرحلة ليس لإسعاد زملائهم وإنما للتجارة والمكسب وبعض هؤلاء الطلاب والطالبات الذين خرجوا فى هذه الرحلة كانت لهم أهدافهم الخاصة التى ليس من بينها مشاهدة والتعرف على آثار مصر والاستمتاع بجو الأقصر وأسوان الرائع بعيدًا عن شتاء القاهرة شديد البرودة.

ولذلك ما إن عدت إلى الكلية حتى بادرت بإلغاء قيد الأسرة وتحويل الطلاب المشرفين عليها إلى التحقيق وتجميد نشاطهم. وكانت هذه أول وآخر رحلة طويلة أسافر فيها مشرفًا على رحلة طويلة. ومنذ أن أصبحت مسئولاً عن الإشراف على النشاط الطلابى بوصفى عميدًا لكلية التربية ثم لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة 6 أكتوبر ثم عميدًا لكلية رياض الأطفال بجامعة القاهرة لا أوافق على أى رحلة طويلة للطلاب إلا إذا كانت رحلة دراسية وليست ترفيهية .

(13)

إدارة الوقت وصناعة التقدم

لعل من أغرب ما أسمعه من عبارات بين شبابنا وشيوخنا على حد سواء، حينما يقول أحدهم للآخر "تعالى.. نضيع وقت"!! ولعل من أغرب عادات الأسر المصرية والعربية على حد سواء ذلك الوقت الذى يهدرونه فرادى وجماعات أمام شاشات التليفزيون يقلبون ويتقلبون بين المحطات الفضائية بغرض أن يجدوا مسلسلاً أو فيلمًا يشاهدونه أو برنامجًا شيقًا يتابعونه بغرض تضييع الوقت!! ناهيك عن أولئك الذين يتفننون فى إضاعة الوقت متسكعين فى الطرقات أو جالسين على النواصى والمقاهى التى انتشرت فى كل الأحياء فقيرة وراقية انتشار النار فى الهشيم. وليس بين هولاء وأولئك قواسم مشتركة إلا تمضية الوقت فى الرغى والحكى عن فلان وعلان دون هدف أو غاية إلا تضييع ساعة أو ساعتين بل ربما ساعات من الوقت!!

لقد تناسى هؤلاء وأولئك أن استثمار الوقت وإدارته قيمة كبرى من القيم الدينية أولا ومن قيم الحياة المدنية المتقدمة ثانيًا؛ لقد تناسوا أن الله قد أقسم بالزمان كله حينما قال تعالى فى الآية الأولى من سورة العصر ﴿وَالْعَصْرِ﴾ . كما أقسم سبحانه وتعالى فى عدة سور بالقرآن الكريم بالأوقات كلها، أقسم بالفجر، بالليل، بالنهار، وبالضحى، ونبه إلى أن الإنسان سيحاسب على وقته فيما أنفقه فى قوله تعالى فى سورة الفجر: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الإِنسَانُ وَأَنَّىٰ لَهُ الذِّكْرَىٰ (٢٣) يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ . وكم من أحاديث وأقوال مأثورة تؤكد على قيمة الوقت وضرورة استغلاله فى العبادة والأعمال الصالحة التى تنفع المرء والناس أجمعين.

أما عن كون الوقت أحد القيم الكبرى فى الحياة المدنية المتقدمة،

فالحديث يطول حيث أن استثمار الوقت أحد مؤشرات القياس فى الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فكثير من الإنجازات الحضارية لتسهيل الحياة المدنية للأفراد فى الدول المتقدمة من تمهيد الطرق وتنظيم المرور إلى اختراع الطائرات والحاسبات الالكترونية والإنترنت إنما تمت كلها لتوفير الوقت واختصار الزمن لخير البشر جميعًا. إن تنظيم الوقت والتدرب على كيفية إدارته لتحقيق أكبر قدر من الإنجازات بالتوازى مع إعطاء فسحة منه للترويح المناسب عن النفس ومساحة من التأمل، كل ذلك يمثل قيمة كبرى من قيم ثقافة التقدم فى المجتمعات المتحضرة والأكثر تقدمًا والعكس تمامًا فى الدول المتخلفة فإن من أبرز سمات التخلف فيها إنما هو التنافس بين أفرادها فى إهدار الوقت بلا عمل حقيقى يقود إلى الإنجاز والتقدم.

ولا شك أن استثمار الوقت وإدارته ينبغى أن يتم وفق آليات معينة نكتسبها من عدة علوم من بينها علم الطب وعلم الإدارة وعلم النفس قبل كل ذلك وبعده من علم المنطق والتفكير العلمى، فلو أن كلاً منا اقتنع بأهمية التفكير بطريقة علمية منظمة وتدرب على ذلك فإنه حتمًا سيستفيد من نمط التفكير العلمى فى تنظيم وقته والاستفادة من كل دقيقة من دقائقه. ولعل أحدنا الآن يتساءل: كيف أنظم وقتى وأستفيد من كل دقائقه دون أن أضيع منها شيئًا، ولهذا السائل أقول: أن لكل منا رسالة فى الحياة وهدف معين يسعى إلى تحقيقه. فإذا تحدد الهدف بدقة ستتحدد على الفور طرق أو طريقة تحقيقه. وأى طريق ينبغى أن يقسم إلى مراحل وكل مرحلة تستغرق زمنًا معينًا وتحقق خلالها أحد الأهداف الجزئية المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف النهائى. خذ مثلاً، ذلك التلميذ الذى يريد أن يصبح طبيبًا شهيرًا؛ فلقد حدد هذا التلميذ هدفه الأهم فى الحياة ومن ثم فعليه أن يعرف بداية أن تحقيق هذا الهدف الكبير يستلزم أن يجتاز مراحل التعليم المختلفة بتفوق. ومن ثم فهو يذاكر بجدية فى المرحلة الإبتدائية ليجتازها إلى المرحلة الإعدادية ليجتازها أيضًا بجدية واجتهاد حتى يدخل المرحلة الثانوية

(الثانوى العام) ويبذل الجهد الكبير فى هذه المرحلة حتى يتخصص علمى علوم ويبذل جهدًا إضافيًا فى دراسته لهذه العلوم حتى يستطيع الحصول على الدرجات النهائية أو شبه النهائية فيها وكذلك فى كل المقررات حتى يحصل على المجموع الكبير الذى يؤهله لدخول إحدى كليات الطب المرموقة. وحين يدخلها يبدأ الجهاد الأعظم فى حياته العملية حتى يجتاز المراحل المختلفة فى دراسة الطب من مرحلة البكالوريوس والامتياز ثم الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه بتفوق حتى يضمن أن يكون من الأطباء القادرين على تحصيل كل ما يمكن تحصيله من معارف متجددة فى التخصص الذى اختاره من بين التخصصات الطبية المتعددة وربما ينجح فى تحقيق هدفه بصورة أكثر قوة حينما يختار تخصصًا غير مأهول من زملائه الأطباء والدارسين ومن ثم يكون فريدًا فى تخصصه ومطلوبًا فيه نظرًا لندرته . وهكذا فقد حقق صاحبنا هذا هدفه الأهم فى حياته العملية عبر الإجتهاد والجدية والاستغلال الأمثل لوقته حتى حقق هدفه الكبير ومع هذا الهدف تتحقق بلا شك أهدافًا حياتية أخرى مهمة كالزواج والعمل والثروة وخلافه. فالهدف الكبير عادة ما يتحقق معه أهدافًا جزئية كثيرة تكون توابع ونتائج له .

وهكذا فالنجاح فى حياتنا العملية يقتضى بلا شك أن لا نترك وقتنا يضيع هباء إما بالفراغ أو بأحلام اليقظة؛ إذ علينا دائمًا أن نملأ الفراغ ونستثمر الوقت المهدر فى تحقيق أهدافًا حقيقية نحددها بوضوح ونعمل على تحقيقها ثم نعمل بعد ذلك على تحقيقه من خلال خطوات محددة مستثمرين فى ذلك كل دقيقة من وقتنا دون أن نهدر منه شيئًا؛ فلقد كان عمر بن الخطاب يقول دائمًا «إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك» وهذا يعبر عن الحكمة الدارجة التى نحفظها جميعًا «لا تؤجل عمل اليوم إلى الغد». إن الحفاظ على قيمة الوقت واستثماره فيما ينفع المرء وينفع مجتمعه معه كما قلنا فيما سبق قيمة عظيمة من قيم ثقافة التقدم

التى نراها مائلة فى كل الدول المتقدمة؛ فعندهم أن الاستغلال الأمثل للوقت هو السبيل إلى الحفاظ على اطراد التقدم بالنسبة لهم ولذا تجدونهم يضربون المثل دومًا كأفراد وشعوب وكقيادات فى تقسيم الوقت وفى الحفاظ الدقيق على المواعيد والمحاسبة الدقيقة على كل ساعة من ساعات العمل ولا يأنفون من كتابة تقارير يومية عما قاموا به من أعمال وتحديد الأجر بناء على ناتج الجهد وكثرة الإنجاز فى العمل. وليس ذلك فقط وإنما تجدهم يحرصون كل الحرص على الجودة والإتقان فى هذا العمل ولا يجدون أى غضاضة فى الاعتذار عن أى تقصير فى هذا العمل ولا يملون من إعادته مرة أخرى طلبًا للإتقان والجودة. وهذا هو الفرق الكبير بيننا وبينهم ، إنه الفرق بين ثقافة التقدم وثقافة التخلف!! فالمؤمنون بثقافة التقدم يحرصون على استثمار الوقت استثمارًا جيدًا ومفيدًا ويتقنون أداء أعمالهم خلال هذا الوقت وإذا ما فرغوا من العمل تفننوا أيضًا فى إراحة الجسم وفى الاستمتاع أيضًا بوقت الراحة وقضاء أوقات الفراغ المحددة سلفًا فى الترفيه عن النفس بكل السبل المتاحة وكثيرًا ما يقضونها أيضًا فى السفر لاستطلاع وزيارة أماكن جديدة بغرض التعرف على ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى.

ولعل قائل يقول هنا: هؤلاء قوم تدربوا على ذلك وساعدتهم بيئتهم ونظم تربيتهم على ذلك. فمالنا نحن ومال هؤلاء؟! لنا عاداتنا وقيمنا ولهم عاداتهم وقيمهم؟! والحقيقة أن هذا الكلام ظاهره الحق وباطنه الباطل؛ فرغم أن الأمم والشعوب تختلف فى قيمها الثقافية وفى عاداتها وتقاليدها إلا أن الفرق الحضارى بينها إنما يحسمه استثمار الوقت فى الإبداع العلمى والفكرى وفى الحرص الشديد على إتقان العمل وجودته. والدليل على ذلك أنه حينما كنا أمة تقود العالم حضاريًا فى عصر الإسلام الزاهى كانت هذه هى قيمنا. وكان العالم العربى يركب راحلة ليجوب العالم بحثًا عن علم يتعلمه أو أستاذ يلتقى به. وأعجب من قول أحدهم وكان يدعى عبد الرحمن بن أبى حاتم: كنا بمصر سبع أشهر لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ. وبالليل النسخ

والمقابلة. وروى أنه وصديقه الشيخ رأيا فى الطريق سمكًا أعجبهما فاشترياه، فلما صارا إلى البيت حل وقت مجلس علم، فلم يمكنهما إصلاحه وأكله فذهبا إلى المجلس أولاً، ولم يزل السمك موجودًا على هذه الحال ثلاثة أيام حتى كاد أن يتغير فأكلاه نيئًا، فلم يكن لديهم فراغًا لكى يعطياه من يشويه لهم. واختتم بقوله: لا يستطاع العلم براحة الجسد!!

لقد كان من قيم هؤلاء العلماء الأفذاذ، الحرص الشديد على مجالس العلم وعدم إضاعة الوقت حتى فى الأكل أو فى راحة الجسد. ولذلك تقدموا وحصَّلوا علوم الأوائل فى أسرع وقت ممكن، وأضافوا إليها ما أبهر الأوربيون بعد ذلك فنقلوه وبدأوا حضارتهم الحديثة منه. ولكم أندهش حتى الآن من قول روجربيكون أعظم علماء ومفكرى أوربا فى القرن الثالث عشر قبيل عصر النهضة الأوربية «أعجب ممن يريد أن يبحث فى الفلسفة والعلم وهو لا يعرف اللغة العربية».

إن فى ذلك الدلالة القاطعة على أن اللغة العربية كانت قد أصبحت لغة العلم الأولى فى ذلك العصر، كما هو الحال الأن بالنسبة للغة الإنجليزية. إن التقدم العلمى والحضارى ليس وقفًا على أمة دون أخرى، ولا على شعب دون أخر، ولا على لغة دون أخرى وإنما هو مرهون بقدرة هذا الشعب أو ذلك على أن يمتلك ناصية التقدم بالاستثمار الأمثل للوقت فى الإبداع فى كل مجالات العلوم والحياة والعمل الجاد والمتقن لتحقيق الهدف: «أن أكون مشاركًا مبدعًا فى حضارة العصر ولست متلقيًا مقلدًا فيه». إن هذه هى البداية التى إن أمن كل فرد من أفراد أمتنا بها وأصبحت هى الغاية التى نعمل لها جميعًا سينقلب حالنا رأسًا على عقب فى غضون سنوات قليلة. ولن يتوقف الأمر عند حدود المشاركة الفعالة فى حضارة العصر بل ربما أصبحنا فى غضون عقدين أو ثلاثة عقود من الأمم المتقدمة التى تقود الركب الحضارى ولا تقف فى مؤخرته. إننا والأمم المتقدمة الآن نتشارك فى نفس العصر ونعيش نفس الوقت لكن بينما هم

يعيشونه فى الإبداع والعمل الجاد لرفعة أممهم والحفاظ على تقدمها واطراد هذا التقدم، نعيشه نحن فى الاستهلاك والاستمتاع والتفنن فى إضاعته فى حال النوم وفى حال اليقظة. إن الفرق إذن بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة فى أى عصر إنما هو استثمار الوقت وإدارته لصالح الإبداع وصنع التقدم وتحصيل الرخاء فى كل المجالات بكل جدية وإتقان . فهل آن الآوان لننفض عن أنفسنا عبء ذلك الكسل والترهل والاستمتاع بلذة تمضية أوقات العمل مثل أوقات الفراغ فيما لا ينفع!! هل آن الآوان لنفيق من غفوتنا ونستيقظ للأوقات التى نعيشها فنستثمرها فى العمل الجاد وفى الإبداع لصنع حياة أفضل لنا وللأجيال القادمة؟! أعتقد أن قيمنا الدينية وقيم عصرنا الذى نعيشه تفرض علينا ضرورة إعادة الإعتبار إلى قيمة الوقت واستغلاله بصورة مثلى لنعود إلى سابق عهدنا مشاركين فى صنع التقدم لأنفسنا ولجميع البشر .

(14)

هل للثقافة العربية مستقبل؟!

أرجو ألا يندهش القارئ العزيز من هول هذا التساؤل، فقد كنت مثله متفائلاً دائمًا بمستقبل الثقافة العربية وعبرت عن ذلك كثيرًا فيما سبق من مؤلفاتى خاصة فى «فلسفة الثقافة» و«ضد العولمة» و«ما بعد العولمة». لكن الواقع الصادم الذى يتنامى أمام ناظرى كل يوم جعلنى أعيد التفكير جديًا فى الأمر لا خوفًا من المستقبل، ولا هروبًا من الواقع وإنما أملاً فى ضرورة أن نتخذ موقفًا أكثر علمية وإيجابية مما تشهده الساحة الثقافية العربية حاليًا من تخلى واضح عن الهوية العربية وتقاعس شديد تجاه النهوض بلغتنا القومية وإهمالها لدرجة جعلتها مهددة بالانقراض لولا أنها الحاضنة والحافظة لكتاب الله تعالى "القرآن الكريم".

إن التشاؤم إزاء مستقبل الثقافة العربية ليس مطلقًا، بل هو مجرد حالة قلق لابد أن تقلق مضاجعنا وتوجه تفكيرنا تجاه العمل الإيجابى والفورى لحماية ثقافتنا العربية وهويتنا الحضارية ورمزهما معًا اللغة العربية من التهميش والضياع!

إن اللغة العربية وهى رمز الهوية والمعبر عنها كانت فيما مضى لغة العلم والثقافة ليس فى العالمين العربى والإسلامى فقط، بل فى العالم أجمع للدرجة التى جعلت عالمًا جليلاً كروجر بيكون إبان عصر النهضة الأوربية يتعجب ممن لايعرفون اللغة العربية باعتبارها كانت لغة العلم الأولى آنذاك والتى نقل عنها الأوربيون كل المعارف والعلوم التى ساهمت فى نهضتهم وخروجهم من عصور الظلام إلى عصر العلم والمعرفة والتقدم. وها نحن الآن ننسى كل ذلك ونجرى

لاهثين وراء موجات التغريب التى سادت معظم جامعاتنا ومدارسنا حكومية وخاصة وتعدت ذلك إلى اعتبار اللغة الإنجليزية هى اللغة الأولى فى بعض الدول العربية. لقد انتشرت المدارس والجامعات الأجنبية فى مصر والعالم العربى وخاصة دول الخليج كانتشار النار فى الهشيم فهذه جامعة إنجليزية وتلك أمريكية وأخرى فرنسية ورابعة ألمانية وخامسة يابانية وسادسة كندية وسابعة روسية... إلخ .... إلخ .

ونفس الشىء فى دور الحضانة والمدارس مما ينبئ عن أن المستقبل القريب سيكون لسيادة هذه اللغات على لغتنا القومية. فإذا كنا نعلم أبناءنا العلوم المختلفة باللغات الأجنبية من المدرسة حتى الجامعة ونقيس مدى التقدم فى نظمنا التعليمية بانتشار مثل هذه النوعية من المدارس والجامعات الأجنبية على أرض الوطن فأبشروا بسوء العاقبة وضياع الهوية فى المستقبل المنظور. فالدول الأجنبية التى تدعم إنشاء هذه المدارس والجامعات فى وطننا العربى على امتداده لا تدعمها حبًا فينا ولا رغبة فى أن نصبح دولاً متقدمة نقف على قدم المساواة معها فى التقدم العلمى والرقى الحضارى، بل هى تدعمها كنوع من الرغبة فى نشر لغتها وثقافتها فى البلدان الأخرى. ولا شك أن التنافس بين الدول الغربية على ازدياد مناطق نفوذها إنما يتم الآن عبر هذه الآليات الناعمة بديلاً عن الاستعمار العسكرى والإقتصادى المباشر الذى كان هو سمة القرن التاسع عشر. إن الذى يحدث الآن هو استعمار ثقافى والاستعمار الثقافى هو أخطر أنواع الاستعمار على الإطلاق لأنه يفقد البلدان المُستعمرة هويتها القومية والحضارية ويوقعها فى فخ التغريب الثقافى الذى هو البداية القوية للتبعية العلمية والاقتصادية والسياسية. وهو المقدمة المنطقية لانخلاعنا من هويتنا الحضارية والقفز داخل أسوار الهيمنة التى يخطط لها الآخر ثقافيًا وتعليميًا ومن ثم اقتصاديًا وسياسيًا .

إننا حينما نطالب بإعادة الأمور إلى نصابها وأن تعود مدارسنا وجامعاتنا

عربية، وأن تكون لغة التدريس ولغة العلم الأولى فى بلادنا هى اللغة العربية لا نقلل من شأن ضرورة تعلم اللغات الأجنبية؛ ففرق كبير بين إجادة اللغات الأجنبية للاستفادة منها فى نقل المعارف والعلوم المختلفة إلى اللغة العربية وللتواصل الحضارى بيننا وبين الشعوب الأخرى وبين أن تكون هذه اللغات أو إحداها هى لغة العلم والتعليم فى مدارسنا وجامعاتنا وهى لغة التواصل بين أفراد مجتمعنا!!

إنه الفرق ذاته بين أن أكون عربيًا موطنًا ولغة، وبين أن أكون أمريكيًا أو إنجليزيًا أو فرنسيًا أو ألمانيًا... إلخ .. أيها السادة ويا رؤساء الدول والحكومات العربية الذين سيجتمعون فى ما سمى بمؤتمر القمة الثقافى العربى(*) اعلموا أن تعريب التعليم والعلوم هى المهمة القومية الأولى إذا ما أردنا بالفعل أن نلحق بركب التقدم الحضارى وليس العكس. اعلموا أن كل دول العالم صغيرها وكبيرها تحرص كل الحرص على أن تنقل كل المعارف والعلوم إلى لغتها القومية وتحرص على أن تغرس فى أبنائها قيم المواطنة والإنتماء عبر اللغة أولاً وعبر أى شىء آخر ثانيًا ، إن التعليم باللغة القومية هو الركيزة الأولى فى الانتماء كما أنه الركيزة الأساسية للتقدم العلمى لأنه لا يمكن لأى أمرؤ أن يبدع فى إطار بيئة غير واعية وغير علمية. والبيئة العلمية لا تقتصر فحسب على العلماء والمتخصصين بل هى كل أفراد المجتمع وإذا كان كل أفراد المجتمع جاهلون أو لا يستطيعون الإطلاع على العلوم بلغتهم القومية فضلاً عن تعلمهم هذه العلوم بلغتهم القومية فلا يمكن لهذا المجتمع أن ينهض أو أن يتقدم أو أن يشارك فى الإبداع العلمى إلا إذا انخلع عن بيئته ومجتمعه وصار ابنًا لحضارة أخرى ولغة أخرى من اللغات العلمية العالمية .

إن جعل اللغة العربية إحدى اللغات العلمية العالمية ليس حلمًا بعيد المنال، بل هو مرهون بإرادتنا الجادة التى لا تستسهل وتصر على أن يكون لدينا حركة ترجمة نشطة تنقل كل الإبداع العالمى إلى لغتنا القومية وكم من برامج حاسوبية

(*) للأسف فإن هذا المؤتمر الذى كان مزمعًا عقده عبر الجامعة العربية لم ينعقد حتى الآن .

الآن تساعد على ذلك وتتيحه مع بعض الجهد البشرى والإصرار على تحقيق الهدف. وبدلاً من أن تُقيم الأستاذ بالنشر العالمى وفى المجلات الدولية باللغة الإنجليزية وغيرها نقيمهم بالنشر العلمى باللغة العربية وبكم الكتب العلمية التى نقلها إلى لغته العربية. إن تعريب التعليم كما قلنا كثيرًا فى مقالات سابقة ليس مطلبًا حديثًا وإنما هو جزءًا لا يتجزأ من المهمة القومية وهو جزء من حرصنا على تفعيل قانون تنظيم الجامعات الذى نص على أن لغة التعليم هى اللغة العربية واشترط على المبعوثين للخارج أن ينقلوا ما تعلموه إلى لغتهم القومية باعتبارها لغة التدريس والتعليم .

وإذا قال قائل هنا محتجًا : وماذا عن عدم تواجد الجامعات المصرية أو العربية فى التصنيفات العالمية للجامعات المتقدمة. أقول له إن هذه التصنيفات لها معايير أخرى كثيرة من بينها النشر العلمى العالمى. وما أدراك أنه إذا كان لدينا أى إنجاز علمى فى أى تخصص علمى أيًا كان ومنشور بالعربية أنه لن ينقل فى نفس اللحظة إلى كل لغات العالم! ألم يكن فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل فى الآداب عن إنتاجه الأدبى المحلى ذا المستوى العالمى المكتوب بلغته العربية والذى نقل قبل وبعد جائزة نوبل إلى معظم لغات العالم نتيجة تفوقه الإبداعى على نظائره فى اللغات الأخرى!!

أيها الزعماء العرب أيها الوزراء العرب، أيها المثقفون العرب، أيها المواطنون العرب. إن معركتكم ضد الاستعمار ينبغى أن تتجدد، لكن هذه المرة ضد الاستعمار اللغوى والثقافى والتعليمى وهذه المعركة التى لا تسيل فيها الدماء ولا تتطلب التسلح أو تجهيز الجيوش وليست معادية لأحد بالذات ولا لدولة بالذات فنحن دعاة للسلام وللتواصل وللحوار بين الشعوب، ونحن دعاة لكل ما فيه خير البشرية ككل وسعادة جميع البشر. لكن معركتنا هى معركة من أجل تصحيح مسارنا نحن، هى معركتنا ضد التشرذم اللغوى والتمييز الثقافى داخل مجتمعنا العربى الواحد. إنها معركة ضد صورة جديدة للتخلف يقودنا إليها على

استحياء نظم التعليم الأجنبية التى انتشرت فجعلت منا أبعاضًا، كل بعض منها يتحدث لغة مختلفة ويدرس وفق نظام تعليمى مختلف وكل هذه الأبعاض لن يجمعها بعد ذلك جامع ولن يجعلها كلها تصب فى وعاء واحد إلا إذا عادت وتحدثت لغة واحدة وتعلمت وفق نظام تعليمى عربى يأخذ بكل طرق التدريس المتقدمة ويواكب كل التطورات العلمية المتلاحقة فى أرجاء العالم ويحولها إلى جزء من تركيبته اللغوية ويجعلها فورًا ضمن مناهجه التعليمية. إن الأمر ليس مستحيلاً بل هو فى إمكاننا تمامًا إن أردنا وصممنا على ذلك عبر إرادة سياسية واعية وقرارات تعليمية ملزمة. وقد كان الأمر كذلك فى فجر نهضتنا المدنية وفى بداية تأسيس جامعاتنا العربية فلقد كان كل الأساتذة العظام الذين بدأت معهم هذه الجامعات يدرسون كمبعوثين فى الخارج ثم يعودون لينقلوا ما درسوه بكل بساطة إلى تلاميذهم بلغتهم العربية. ولم يقلل هذا من شأن جامعاتنا بل على العكس كانت جامعاتنا فى طليعة الجامعات العالمية وكان أساتذتها من العلماء المرموقين المشهود لهم بالكفاءة والقدرة بين علماء العالم.

وإذا تساءل سائل هنا : وماذا عن الجودة والمعايير العالمية للاعتماد!! لكان الرد إن الجودة والإتقان قيمة من قيم ثقافتنا العربية والإسلامية الأصيلة التى تناسيناها وأهملناها ونقلها عنا غيرنا واستخدمها فتفوق علينا. وما علينا إلا أن نستلهم هذه القيمة من تراثنا فيتقن كلاً منا عمله وينفذه بالجودة المطلوبة التزامًا بقيمنا الدينية قبل أى شىء وإذا فعل فسيتوافق ذلك مع المعايير العالمية للجودة والإتقان. وستكون نظمنا التعليمية مؤهلة للاعتماد عالميًا ببعض الإهتمام وتوفيق الأوضاع وخاصة فى مجال تحسين البيئة التعليمية وتجديد البنية التحتية وتحديث تجهيزاتها فضلاً عن الإهتمام بالعنصر البشرى ومكافئته ماديًا بما يوازى قدراته والمهام المطلوبة منه .

إننا إذا كنا قد ضللنا طريق التقدم والنهضة فى ظل موجة التغريب العارمة والتمايزات اللغوية والتعليمية والثقافية الراهنة، فإنه لا يزال أمامنا

الفرصة سانحة لتصحيح مسار نظمنا التعليمية وإخضاعها جميعًا حكومية وخاصة إلى معايير قومية واحدة. فلا يوجد دولة فى العالم المتقدم تسمح باختراق نظامها التعليمى تحت أى مسمى وتحت أى شعار. بل الجميع يحرص كل الحرص على الاستفادة من كل التجارب العالمية المتقدمة على ألا يتعارض ذلك مع سياساته التعليمية القومية المتوافقة مع هويته الحضارية وطموحاته فى المنافسة وتحقيق الأهداف العليا للمجتمع .

وهكذا ينبغى أن نفعل فالسماح بنظم تعليمية مختلفة وبلغات غير اللغة القومية خطأ ينبغى تصحيحه حرصًا على تماسك المجتمع والحفاظ على هويته القومية والحضارية، وينبغى أن يخضع الجميع لمظلة استراتيجية قومية موحدة لتطوير التعليم متفق عليها بين جميع الدول العربية تعيد الهيبة للغتنا القومية وتحرص على غرس وتنمية البيئة العلمية العربية بما يتوافق مع كل التطورات العلمية العالمية وتحقيق المصالح والأهداف العليا للوطن وللمواطن العربى. وحينئذ فقط نستطيع الحديث عن مستقبل واعد للثقافة العربية يعيدها إلى عصر جديد من المشاركة والريادة فى كل مجالات العلم والحياة الإنسانية. وبدون ذلك سيبقى السؤال الذى بدأنا منه ملحًا وصادمًا إذ لن يكون هناك بحق مستقبلاً مشرفًا للثقافة العربية وإن وجد العربى كأحد الأجناس البشرية المهددة بالانقراض لا قدر له .

(15)

قوة الثقافة العربية

لعل أكثر ما يثير الحيرة والضيق هو شعورنا بالدونية إزاء الثقافات الأخرى وخاصة الثقافة الغربية؛ حيث نتصور خطأ أن هذه الثقافة هى وحدها ثقافة التقدم والنهضة والحداثة.. إلخ هذه المصطلحات الرنانة التى ترتبط فى الوعى العام لدى المواطن العربى بالثقافة الغربية وحدها. وأكثر ما يثير الحنق فى كل هذا هو الشعور العام أن اللغة العربية وهى وعاء الثقافة العربية قد أصبحت تُعامل من أهلها هذه المعاملة السيئة للدرجة التى جعلتها لغة محاصرة؛ فهى لم تعد فى كثير من الدوائر التعليمية والحكومية فى بلداننا العربية لغة التخاطب فضلاً عن أن تكون لغة للعلم والتعليم.

إننا ينبغى أن ندرك أن الإهانة التى تلحق بلغتنا القومية وبثقافتنا العربية تنبع من داخلنا نحن قبل أن تكون من الآخرين، فالمعروف أن اللغة العربية معتمدة دوليًا وهى فى المرتبة السادسة من بين لغات الأمم المتحدة، والمعروف فى ذات الوقت أنها لغة قيمة وذات تراث عريق وقادرة على استيعاب كل جديد وأى إبداع فى أى مجال من مجالات العلم والحياة، لقد كانت اللغة العربية لغة العلم والثقافة فى عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية ولا تزال قادرة على أن تكون كذلك بشرط أن يحرص أبناءها على نقل كل جديد فى أى علم إليها وأن يحرصوا على أن تكون اللغة التى يكتبون بها أبحاثهم العلمية المبدعة وعلى أن تكون اللغة الوحيدة التى يستخدمونها فى معاهدهم العلمية وفى مراسلاتهم القومية والدولية؛ فاحترام اللغة القومية ينبغى أن يكون له الأولوية فى كل ما يتعلق بنا وبحياتنا وبإبداعاتنا وفى تعاملاتنا اليومية والرسمية مع الآخر. إن

احترامنا للغتنا وحرصنا عليها هو فى ذات الوقت احترام لأنفسنا ولثقافتنا وهويتنا القومية. واحترام اللغة لا يتجزأ فليس من المقبول أن نحترمها فيما بيننا ونهملها فى حوارنا مع الآخر أيًا كانت جنسيته أو لغته، أو فى نظمنا التعليمية أو فى دوائرنا الحكومية .

إن اللغة العربية والثقافة العربية تكتسب قوتها من قوة تمسكنا بها وحرصنا عليها، وفى تمسكنا بها وحرصنا عليها يولد مستقبلنا المشرق وتقدمنا المنشود. فلا أحد يتقدم بلغة غير لغته أو فى ظل ثقافة ليست ثقافته. هذا ما نجده ماثلاً فى صور متعددة للتقدم فى دول آسيا وفى كثير من دول العالم الأخرى. إننا لا بد أن نخلق صورة للتقدم نابعة من قيمنا وبيئتنا فى ضوء ثقافتنا القومية وفى ثوب قشيب من لغتنا العربية.

وإذا قال قائل: وكيف ذلك وثقافتنا متخلفة ولغتنا قاصرة؟! أقول له إن قوة ثقافتنا وقوة لغتنا بيدنا فنحن الذين تخلفنا وقصرنا فى حق ثقافتنا ولغتنا وحاصرناهما بجرينا وراء التشكل الكاذب بعناصر الثقافة الغربية وتقليدها تقليدًا أعمى. أما الثقافة العربية بذاتها ففيها عناصر قوة لا توجد فى تلك الثقافة التى قلدناها .

ولا شك أن أهم عناصر القوة فى ثقافتنا القومية هو الدين الإسلامى الذى هو دين العقل والعلم وكان بقيمه ودعوته لمنهجية الملاحظة والتأمل فى جنبات الكون القوة الداعمة والمحركة للنهضة العلمية غير المحددة التى أنشأها المسلمون وغزوا بها العالم وقامت من خلالها نهضة أوربا الحديثة ذاتها. إنه ذلك الدين الذى لا تعارض فيه مطلقًا بين الحكمة والشريعة، بين القول والعمل، بين العلم والتدين، بين الإيمان والإبداع العلمى والفكرى. إنه الدين الذى يوازن بين مطالب الروح ومطالب الجسم، بين العاطفة والعقلانية، وهو الدين الذى دعى إلى حقوق الإنسان كاملة، ودعا إلى التوازن بين حق الفرد وحق المجتمع، بين حق المرأة وحق الرجل، وهو الذى أكد حقوق الأطفال على الأسرة والدولة فى آن معًا.

إنه الدين الذى دعى إلى التمسك بأهداب الحياة المشتركة بين مواطنى الدولة مسلمين وأهل كتاب ودعى إلى الحوار بالتى هى أحسن بين الجميع .

إن معظم قيم الثقافة العربية وسند قوتها إذن هو الدين، فليس من شك أننا حينما نقول إن من عناصر قوة الثقافة العربية أنها ثقافة حوار فذلك لأن ديننا دعى إلى ذلك الحوار وأمرنا بأن يكون هذا هو أساس الدعوة الدينية فما بالك بأى صورة أخرى من صور التحضر والحياة المشتركة بين البشر، فالثقافة العربية استنادًا منها إلى جوهرها الإيمانى لم تكن يومًا ثقافة صراع، بل هى دائمًا ثقافة حوار وسلام وإذا بادر الآخر بالصدام والصراع يكون دفع السيئة بالحسنة وإن لم يكن فأهلاً بالدفاع عن الحق بكل الوسائل الممكنة ومنها ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ** ﴾ . وإن كان البعض يفهم من هذا خطأ أن هذه دعوة للحرب فإن الصحيح أنها دعوة لإمتلاك كل عناصر القوة اقتصادية كانت أو سياسية أو علمية، وليست فقط القوة العسكرية. وكذلك من أهم عناصر القوة فى الثقافة العربية أنها ثقافة أخلاقية داعية إلى التمسك بأهداب الفضيلة والتحلى بكل القيم العليا السامية وعلى رأسها التقوى والتسامح وحب الآخرين بقدر حب الذات ، والتعامل مع الجميع على قدم المساواة فلا فرق بين عربى وأعجمى ولا بين أبيض وأسود ولا بين رجل وامرأة ، ولا بين عبد وسيد. إن الجميع فى نظر الإسلام والثقافة العربية سواءً أمام القانون ومصداق ذلك قول رسول الله ﷺ: «**والله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها**». إن الثقافة العربية ثقافة تعلى من شأن كل الفضائل ويحرص كل أبنائها على أن يكونوا متحلين بهذه الفضائل رغم كل مغريات الثقافة المادية اللذية المعاصرة .

إن استلهام قيم ثقافتنا العربية الأصيلة وجعلها هادية لنا فى كل ما نقوم به من فكر أو عمل هو ما سيربط لدينا على مستوى الوعى والسلوك بين الفكر والعمل، بين الأصالة والمعاصرة. فلقد أصبحت الثقافة وخاصة فى عصر المعلومات الذى نعيشه صناعة قائمة بذاتها، وأصبحت هى أساس ومحور عملية

التنمية الشاملة فى كل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. وإذا لم تكن الثقافة السائدة والمعيشة بين أفراد أى مجتمع هى ثقافته الأصيلة وخاصة إذا كانت تملك - كما أشرنا فى الفقرة السابقة - كل مقومات القوة وكل عناصر التقدم، فلا يمكن لهذا المجتمع أن ينهض أو يواصل مشاركته الفاعلة فى حضارة العصر. وإذا كانت الأمم والدول الأخرى كاليابان والصين بل وإسرائيل تحاول كسر عزلتها العلمية وسد الفجوة بين محلية لغتها وعالمية الثقافة العلمية بجعل تلك اللغات المحلية والقيم الثقافية المرتبطة بل هى عامل القوة المضافة لدخول العصر والمشاركة فى صنع التقدم الحضارى للبشرية من أوسع الأبواب، أقول إذا كانت تلك الدول وغيرها تفعل ذلك فإننا بلغتنا وثقافتنا العربية لسنا أقل من هذه الدول أو من تلك الشعوب التى سبقتنا فى ركب الحضارة المعاصرة رغم أننا بثقافتنا العربية الأصيلة كنا سببًا من أسباب التقدم فى هذه الحضارة العلمية المعاصرة .

ولا شك أن تقنيات عصر المعلومات المعاصرة يمكن أن تساعدنا - كما يقول المختصون وخاصة د. نبيل على فى كتابه الثقافة العربية وعصر المعلومات- فى سد هذه الفجوة بين لغتنا وثقافتنا وبين اللغات والثقافات السائدة الأخرى؛ فكما أن تقنيات عصر المعلومات والإنترنت تمثل تحديًا ثقافيًا قاسيًا للعرب للدرجة التى تجعلنا معرضين لحالة فريدة من الدارونية الثقافية، وتجعلنا مهددين بفجوة لغوية تفصل بين اللغة العربية ولغات العالم المتقدم تنظيرًا وتعليمًا واستخدامًا وتوثيقًا، نجد أنه فى المقابل تفتح تقنيات هذا العصر بما فيها الإنترنت أمامنا فرصًا عديدة لتثبيت ونشر دعائم وقيم ثقافتنا العربية بصفتها ثقافة إنسانية عالمية أصيلة وتعويض تخلفنا فى كثير من مجالات العمل الثقافى.

فالحقيقة التى ينبغى أن نعيها ونستفيد منها جيدًا هى أن تقنيات عصر المعلومات تعمل فى مجملها على هدم الحواجز بين العلوم والفنون وبين المعارف والخبرات ويمكن أن ترأب الصدع فى المجتمع الإنسانى بعد أن أصبح أشد

اختلالاً وتناقضًا، وبعد أن كان يعانى من الانفصال فى كل شىء وخاصة الإنفصال بين الفكر والسلوك، وبين العلم والعمل، وبين التعليم والتربية، وبين التنمية والمحافظة على البيئة وبين التقدم الاقتصادى وتحقيق الرفاهية الحقيقية بين البشر. إن تكنولوجيا المعلومات أصبحت قادرة اليوم على أن تعالج إنفصال الإنسان عن واقعه وانفصال الإنسان عن غيره من البشر وأبرزت بلا شك الكثير من علاقات التداخل والترابط بين البشر وثقافاتهم المختلفة للدرجة التى تجعلهم جميعًا أكثر تكيفًا وتوازنًا .

وإذا ما نجحت الثقافة العربية بجهد أبنائها أن يتعاملوا بشكل جدى مع هذه التقنيات الجديدة فى عصر المعلومات فإنهم سيكونون قادرين حتمًا على مواجهة تحدياته وعلى تحقيق التقدم فى مجالات العلم والحياة بشرط أن ينبع هذا التقدم من قيم ثقافتهم الأصيلة التى سبق وأكدنا أنها مليئة بكل عناصر التقدم وبكل عوامل القوة اللازمة .

وإذا سألنى سائل: من أين نبدأ طريق التقدم مستندين على قوة ثقافتنا وأصالتها لقلت أن البداية تكون من الإصرار على الحرص على أن تكون لغتنا العربية هى لغة التربية والتعليم فى كل مراحل التعليم، وعلى أن تكون فى ذات الوقت لغة الخطاب الثقافى مع بعضنا البعض ومع الآخر أيًا كانت لغته وأيًا كانت جنسيته، فضلاً عن ضرورة البدء فى تعريب كل مستحدثات العلوم من كل لغات الدنيا إلى لغتنا العربية مستخدمين فى ذلك ما تتيحه آليات عصر المعلومات وبأقصى قدر ممكن من الجهد البشرى اللازم من علمائنا فى كل التخصصات العلمية. وقبل كل ذلك وبعده فإن الثقة بالنفس وبقوة ثقافتنا مع القدر الكافى من الحرية وإصدار التشريعات اللازمة لتأكيد الهوية العربية فى كل المجالات مسائل ضرورية وحتمية على طريق التقدم والمشاركة الجادة فى صنع حضارة العصر.